المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2023/461

الاقتصاديون الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي 1 من 5

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 17 كانون الأول، 17 December 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 461

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2023/461
الاقتصاديون الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي 1 من 5

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 17 كانون الأول، 17 December 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 461

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم: 461 رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية. وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات. ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.	Weekly Economic Report No. 461 Link to download the report as a PDF: The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information. I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability. I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2023/461
الاقتصاديون الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي 1 من 5
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
الأحد 17 كانون الأول، 17 December 2023
M E A K Weekly Economic Report No. 461
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Contents

1 – آدم سميث 1723–1790 4
2 – كارل ماركس 1818 – 1883 5
3 – "جون مينارد كينز" 1883–1946 5
4 – "ميلتون فريدمان" 1912–2006 6
5 – جان تينبرجن 1903–1994 6
6 – جون ناش 1928–2015 7
8 – ستيفن ليفيت وستيفن دُبنر: 8
10 – ألفريد مارشال 1842–1924: 9
آدم سميث 67
حياته 67
مؤلفاته 74
ثروة الأمم 75
النظام البسيط للحرية الطبيعية 76
تقسيم العمل 77
العدل والإحسان 78
التجارة الحرة 78
نقد أعمال آدم سميث 81
المصادر 81
المراجع 81

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2023/461
الاقتصاديون الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي 1 من 5
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
الأحد 17 كانون الأول، 17 December 2023
M E A K Weekly Economic Report No. 461
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الاقتصاديون الأكثر تأثيراً في التاريخ

علم الاقتصاد لديه تأثير كبير على مختلف مناحي الحياة، فهو أحد المحركات الرئيسية لحياة الشعوب، وأولئك الذين قاموا بتطوير الفكر الاقتصادي على مدار التاريخ لا تزال أفكارهم مؤثرة حتى بعد قرون من وفاة بعضهم.

وفي هذا التقرير تستعرض مؤسسة (CUG) البريطانية المختصة بتصنيف الجامعات قائمة تضم أولئك الذين يمكن اعتبارهم الاقتصاديين الأكثر تأثيراً في تطوير الفكر الاقتصادي على مر العصور.

1 - آدم سميث 1723-1790

" – آدم سميث" هو عالم اقتصاد أسكتلندي، تلقى تعليمه في جامعة جلاكسو بينما كان لا يزال في الرابعة عشرة من عمره، ويُعد "أبو الاقتصاد الحديث"، وأحد رواد الاقتصاد السياسي.

– أشهر كتبه هو "ثروة الأمم" والذي دعا فيه إلى إعطاء الحرية للجميع لإنتاج وتبادل البضائع، وفتح الأسواق أمام المنافسة المحلية والخارجية، لأن

ذلك من شأنه أن يعزز الرخاء، ويعتبر هذا الكتاب هو العمود الفقري للسياسات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم اليوم.

2 - كارل ماركس 1818 – 1883

– الجميع يذكر "كارل ماركس" على أنه أحد أهم الدعاة إلى الشيوعية، ولكن الفيلسوف الألماني يعتبر من أعظم الاقتصاديين في التاريخ.

– تنبأت نظرياته بأن السياسات الرأسمالية سوف تؤدي إلى تقلبات وأزمات اقتصادية، وهي التوقعات التي أثبتت الأيام لاحقاً صحتها.

– من مؤلفاته "نظريات فائض القيمة" و"مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" و"بيان الحزب الشيوعي" و"الأيديولوجيا الألمانية" و"بؤس الفلسفة"، ولكن ربما أهمها هو "رأس المال."

3 - "جون مينارد كينز" 1883-1946

– كان الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز" يتبنى وجهة نظر مفادها أن الأسواق الحرة سوف تساعد الاقتصاد على استعادة مستوى التشغيل الكامل للعمالة تلقائياً.

– أيد "كينز" تدخل الدولة في الاقتصاد أثناء فترات الازدهار والكساد، وهي السياسة التي اعتمدتها معظم الاقتصادات الغربية خلال الثلاثينيات.

– على الرغم من أن التدخل الحكومي في الأسواق بدأ ينحصر منذ السبعينيات، إلا أن العالم شهد عودة مفاجئة للسياسات الكنزية خلال الأزمة العالمية الأخيرة، ولا سيما في بريطانيا حين أراد رئيس الوزراء "جوردون براون" إبعاد بلاده عن حافة الركود.

4 - "ميلتون فريدمان" 1912-2006

" – ميلتون فريدمان" هو اقتصادي أمريكي يعد أحد الوجوه البارزة على مستوى المدرسة الليبرالية في الاقتصاد، ومن أهم منظري "النظرية النقدية"، تلقى تعليمه في جامعات روتجرز وشيكاغو وكولومبيا.

– حصل على جائزة "نوبل" في العلوم الاقتصادية في عام 1976، لإنجازاته في مجالات تحليل الاستهلاك والتاريخ النقدي والنظري، وبرهنته على درجة تعقيد السياسة الاقتصادية الرامية إلى تحقيق الاستقرار.

– اتخذه الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريجان" مستشارا اقتصاديا له، وهو ما أسهم في انعكاس أفكاره ونظرياته على العديد من السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة.

5 - جان تينبرجن 1903-1994

– ولد الخبير الاقتصادي "جان تينبرجن" في لاهاي بهولندا وتلقى تعليمه بجامعة ليدن، ويعتبر أحد رواد علم الاقتصاد القياسي، ويعود له الفضل في

تطوير نماذج الاقتصاد الكلي أثناء صنع السياسات الاقتصادية، وهي الطريقة التي يتم بها إجراء البحوث الاقتصادية اليوم.

– حصل "تينبرجن" في العام 1969 على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية بالاشتراك مع الاقتصادي النرويجي "ركنر فرش" بعد نجاحهما في تطوير وتطبيق النماذج الديناميكية لتحليل العمليات الاقتصادية.

6 - جون ناش 1928-2015

" – جون ناش" هو في الحقيقة عالم رياضيات أكثر منه عالم اقتصاد، ولكن إسهاماته الإبداعية والعبقرية في نظرية اللعبة كان لها تأثير كبير على فهم الجميع لاقتصاد السوق، وهو ما أهله للحصول على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1994.

" – ناش" يراه البعض على أنه الخط الفاصل بين العبقرية والجنون، بعد أن كافح معظم حياته مرض الانفصام، قبل وفاته في مارس/آذار 2015 في حادث هو وزوجته بمدينة نيوجيرسي الأمريكية.

7 - محمد يونس 1940

– قدم "محمد يونس" الكثير لاقتصادات المناطق الأكثر فقراً في العالم، حيث اكتشف في بداية حياته المهنية أن القروض الصغيرة لها تأثير إيجابي على الأوضاع الاقتصادية للفقراء.

– في الوقت الذي امتنعت فيه البنوك عن إقراض الفقراء بسبب ضعف جدارتهم الائتمانية، صمم "يونس" على أنهم جديرون بالاقتراض، وأنشأ بنك جرامين في عام 1979 لإقراض الفقراء قروضا متناهية الصغر تساعدهم على البدء بأعمال بسيطة تدر عليهم دخلا معقولاً.

8 - ستيفن ليفيت وستيفن دُبنر:

– اشترك "ستيفن ليفيت" الاقتصادي في جامعة شيكاغو و"ستيفن دُبنر" الصحفي في "نيويورك تايمز" في تأليف الكتاب الشهير "الاقتصاد العجيب" والذي يُلفظ عنوانه الأصلي "فريكونومكس" في عام 2005.

– ما أسهم في انتشار الكتاب الذي بيع منه أكثر من سبعة ملايين نسخة، هو أن مؤلفيه نجحا في تبسيط علم الاقتصاد للرجل العادي، من خلال طرح مبسط للموضوعات التي لا يغطيها عادةً الاقتصاديون التقليديون.

9 - وارن بافيت 1930:

" – بافيت" ليس مستثمرا واقتصاديا بارعا بالفطرة فقط، ولكن بالتعليم أيضاً فقد حصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية كولومبيا للأعمال في عام 1951.

– بعد تخرجه من الجامعة ذهب "بافيت" لكي يعمل في إحدى شركات الاستثمار في وول ستريت، حيث طبق أساليب إحصائية ومنهجية في التداول.

– يعتبر الكثيرون "بافيت" هو المستثمر الأكثر نجاحاً في القرن العشرين، ويتم ترتيبه باستمرار ضمن الخمسة الأوائل في قائمة أغنى أغنياء العالم.

10 - ألفريد مارشال 1842-1924:

– يتطلب الأمر شجاعة كبيرة لكي لا يتم إدراج اسم الرجل الذي ألف كتاب "مبادئ علم الاقتصاد" في قائمة الاقتصاديين العشرة الأكثر تأثيراً في التاريخ.

– على الرغم من أن الكثيرين ربما لا يكون "ألفريد مارشال" اسماً مألوفاً بالنسبة لهم، إلا أن الجميع بالتأكيد يعرف واحدة من أهم النظريات التي عمل عليها، وهي نظرية العرض والطلب.

– على الرغم من أن "مارشال" لم يكن هو أول خبير اقتصادي يشير إلى هذه الظاهرة إلا أنه استطاع تقديم مجموعة من المفاهيم والمصطلحات الجديدة مثل وفورات الحجم والمرونة السعرية للطلب.

https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/482952

الاقتصاديون الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي

الاقتصاديون العشرة الأكثر تأثيراً في التاريخ

2017/04/29 أرقام

علم الاقتصاد لديه تأثير كبير على مختلف مناحي الحياة، فهو أحد المحركات الرئيسية لحياة الشعوب، وأولئك الذين قاموا بتطوير الفكر الاقتصادي على مدار التاريخ لا تزال أفكارهم مؤثرة حتى بعد قرون من وفاة بعضهم.

وفي هذا التقرير تستعرض مؤسسة (CUG) البريطانية المختصة بتصنيف الجامعات قائمة تضم أولئك الذين يمكن اعتبارهم الاقتصاديين الأكثر تأثيراً في تطوير الفكر الاقتصادي على مر العصور.

1 – آدم سميث 1723–1790

" – آدم سميث" هو عالم اقتصاد أسكتلندي، تلقى تعليمه في جامعة جلاكسو بينما كان لا يزال في الرابعة عشرة من عمره، ويُعد "أبو الاقتصاد الحديث"، وأحد رواد الاقتصاد السياسي.

– أشهر كتبه هو "ثروة الأمم" والذي دعا فيه إلى إعطاء الحرية للجميع لإنتاج وتبادل البضائع، وفتح الأسواق أمام المنافسة المحلية والخارجية، لأن ذلك من شأنه أن يعزز الرخاء، ويعتبر هذا الكتاب هو العمود الفقري للسياسات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم اليوم.

آدم سميث (1723–1790)

آدم سميث: أبو الاقتصاد الحديث

آدم سميث عالم اقتصادي وفيلسوف ومؤلف اسكتلندي من القرن الثامن عشر، يعد أبا لعلم الاقتصاد الحديث. جاء سميث بأفكار جديدة تتناقض أحيانا مع أفكار التجاريينMercantilism، وكان مؤيداً لسياسات عدم التدخل الاقتصادية.

ناقشت أعمال سميث الفكرية تطور المجتمع البشري من مرحلة الصيد بدون حقوق الملكية والإقامة المتغيرة أو المساكن الثابتة إلى مرحلة الزراعة البدائية. ثم مرحلة الإقطاعية حيث يتم وضع القوانين وحقوق الملكية لحماية الطبقات المتميزة المالكة لوسائل الإنتاج. وأخيرًا المجتمع حديث يتميز بفلسفة الأسواق الحرة حيث يتم إنشاء مؤسسات جديدة لإجراء معاملات السوق. 1

1 – موسوعة بريتانيكا. "ثروة الأمم". تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

في كتابه الأول، (نظرية المشاعر الأخلاقية)، اقترح سميث فكرة اليد الخفية، وأكد ميل الأسواق الحرة لتنظيم نفسها بنفسها عن طريق المنافسة والعرض والطلب والمنفعة أو المصلحة الذاتية. 1

آدم سميث أول من حدد بشكل علمي مفهوم الناتج المحلي الإجمالي ونظريته في تعويض فروق الأجور. 2

وفقًا لهذه النظرية، تميل الوظائف الخطيرة أو غير المرغوب فيها إلى دفع أجور أعلى كوسيلة لجذب العمال إلى هذه المناصب.3

حياة آدم سميث المبكرة:

التاريخ المسجل لحياة سميث من المعمودية في 5 يونيو 1723 في كيركالدي، باسكتلندا. رغم أن تاريخ ميلاده الدقيق غير موثق. انتسب سميث إلى جامعة غلاسكو في اسكتلندا وهو في سن الثالثة عشرة، ودرس الفلسفة والأخلاق. ثم التحق بالدراسات العليا في كلية باليول المرموقة في جامعة أكسفورد. بعد عودته إلى اسكتلندا، إلقى سميث سلسلة من المحاضرات العامة في جامعة إدنبرة. ساعده نجاح سلسلة محاضراته في الحصول على أستاذ في جامعة غلاسكو عام 1751. حصل في النهاية على منصب رئيس مسار الفلسفة الأخلاقية. خلال سنواته التي قضاها في التدريس والعمل في جامعة

1 – موسوعة الفلسفة على الإنترنت. "آدم سميث (1723–1790)". تم الوصول إليه في 1 مارس 2020. آدم سميث، راكيش شارما، تم التحديث في 16 فبراير 2020.
https://www.investopedia.com/updates/adam-smith-economics/#citation-10

2 – معهد آدم سميث. "ثروة الأمم". تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

3 – JSTOR. "تعويض فروق الأجور والسياسة العامة: مراجعة" صفحة 339. تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

غلاسكو، نشر بعض محاضراته. كما نشر كتابه (نظرية المشاعر الأخلاقية) عام 1759.

انتقل سميث إلى فرنسا عام 1763 لقبول منصب أكثر مردودا كمدرس شخصي لربيب تشارلز تاونشند، وهو اقتصادي هاو ومستشار الخزانة المستقبلي. خلال فترة وجوده في فرنسا، عاصر سميث الفلاسفة ديفيد هيوم وفولتير وبنيامين فرانكلين. 1

معظم الاقتصاديين يؤكدون أن آدم سميث هو أبو علم الاقتصاد الحديث، ويستندون بذلك إلى أنه منذ أن نشر كتابه بعنوان: ثروة الأمم Wealth of Nations تراجعت أهمية معظم الكتب التي وضعت في علم الاقتصاد قبله، بعبارة أخرى أنه فاق من كان قبله من علماء الاقتصاد، أما أسباب تميز كتابه عن غيره من الكتب الاقتصادية فهي: 2

أولًا – كان لكتابه في عهده قيمة علمية وفكرية وأدبية.

ثانيًا – اقتبس آدم سميث ممن سبقوه من علماء الاقتصاد، وأضاف ما اكتسبه بالخبرة أو وصل إليه بالدرس فوضع نظاماً جديداً شاملاً. ويظهر أن المؤلفين الذين كان لهم عليه تأثير كبير في حياته، أو كانت أفكارهم من دواعي سلوكه الطريق التي سلكها (هتشون وهيوم ماندفيل).

ثالثًا – استفاد من آراء الفيزوقراطيين، حيث التقى أثناء إقامته بباريس عام 1765 اثنين من أقطاب المدرسة الفيزوقراطية (تيرجو وديكناي)، وتأثر سميث بأهم آراء الفيزوقراطيين، وخاصة ما يتعلق بتقسيم الثروة، ويرجع تفوقه عليهم

---

1 – موسوعة بريتانيكا. "آدم سميث." تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

2 – محمد لطفي جمعة، محاضرة بتاريخ: الاثنين 16 كانون الثاني/يناير سنة 1911. https://www.hindawi.org/books/91480861/2/

أنه ترك الأنظمة الاقتصادية المفككة، وأدخل الاقتصاد في دائرة العلوم؛ فأصبح (علم الاقتصاد).

توفي سميث في 19 يوليو 1790، عن عمر يناهز 67 عاما.

كتاب آدم سميث الشهير ثروة الأمم Wealth of Nations:

كانت مساهمة سميث الأبرز في مجال الاقتصاد كتابه 1776، "تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم". 1

تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم (ثروة الأمم):

نشر سميث أهم أعماله بعنوان: "تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" (تم اختصاره إلى "ثروة الأمم") في عام 1776 بعد عودته من فرنسا والتقاعد في مسقط رأسه كيركالدي، باسكتلندا. في كتاب "ثروة الأمم"، قام سميث بتعميم الأفكار التي تشكل أساس الاقتصاد الكلاسيكي. حيث بنى الاقتصاديون الآخرون على أعمال سميث الفكرية لترسيخ النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، المدرسة المهيمنة على الفكر الاقتصادي خلال فترة الكساد الكبير. وكانت أفكار سميث واضحة في أعمال ديفيد ريكاردو وكارل ماركس الفكرية في القرن التاسع عشر، وجون مينارد كينز وميلتون فريدمان في القرن العشرين.2

الثروة كما يراها سميث:

الثروة هي مجموع الأموال المادية التي تصلح لإشباع الحاجات البشرية والتي يحصل عليها الإنسان من عمله مباشرة أو بالمبادلة، والثروة السنوية للأمة هي مجموع الأموال المادية التي أنتجها أفرادها بعملهم المشترك مباشرة

1 – جامعة جرونينجن. "سيرة آدم سميث (1723–1790)". تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

2 – مؤسسة تعليم الاقتصاد. "بدأ كل شيء مع آدم." تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

أو بمبادلة قسم من عملهم بنتاج عمل الأمم الأخرى، ويبدو هنا جلياً انفصال سميث عن كل من المركانتيليين والفزيوقراطيين.

ويرى سميث أن حجم ثروة أي بلد يتوقف على عدد السكان المشتغلين في نطاق الإنتاج وإنتاجية العمل (فالعمل هو الأساس لثروة الأمم) وتتوقف إنتاجيته قبل كل شيء على درجة تقسيم العمل.

والإنتاج برأي سميث يعني:

- مضاعفة كميات الثروة (الزراعة).
- جعل المادة صالحة لإشباع الحاجة (الصناعة).
- وبشكل عام فإن الإنتاج في رأي سميث هو الإنتاج المادي حصراً.

أن مقولة ثروة الأمة تعني لدى سميث رأس المال والوسيلة الأساسية لزيادة هذه الثروة هي تطوير تقسيم العمل المانفكتوري.

الفرق أفكار بين سميث ومبدأ الفيزوقراطيين:

أول ما نلاحظه في كتاب (ثروة الأمم) الفرق الكبير بين سميث والفيزوقراطيين بما يتعلق بقيمة العمل، فالفيزوقراطيون لا يعلقون أهمية على العمل في النشاط الاقتصادي، إنما اقتصر اهتمامهم على عنصر الأرض، وجاء آدم سميث ليؤكد في بداية كتابه أن العمل هو مصدر الثروة الحقيقي. الفرق الأساسي الثاني بينه وبين الفيزوقراطيين دعوته إلى تقسيم العمل، وجعل من تقسيم العمل عاملًا جديدًا في النشاط الاقتصادي. إن نظرية تقسيم العمل هي الفكرة الأساسية الجديدة في تعاليم آدم سميث. وصف سميث تقسيم العمل في صناعة الدبابيس، وقد نقلها كل علماء الاقتصاد لاحقاً في مؤلَّفاتهم.

عندما يعمل عامل واحد في معمل لإنتاج الدبابيس بمفرده، لا يمكنه أن ينتج أكثر من ثمانين دبوسًا في يوم واحد، على أنه لو اشتغل عشرة عمال معاً

في معمل واحد وفقاً لصيغة تقسيم العمل بينهم، يمكنهم في يوم واحد أن ينجز كل منهم مئات الدبابيس، ويرى سميث أن قوة تقسيم العمل وزيادة الإنتاجية تعود إلى ثلاثة أسباب رئيسة: 1

الأول – إذا اختص العامل بعمل أتقنه وأصبح سهلاً عليه.

الثاني – إذا اختص العامل بعمل اقتصد من الوقت اللزم لإنجازه.

الثالث – كثير ممن يختصون بعمل محدد تطرأ على بالهم مبادرات واختراعات تسهل عليهم مشاق العمل، وبذا تكثر الاختراعات المفيدة.

لم يخف على سميث أن لتقسيم العمل والتخصص في عمل محدد له منافع كما أن له أضرار، ومن أهم الأضرار، أولًا – جهل العامل المختص بصنع رأس الدبوس بأمور كثيرة في العمل والحياة؛ لأنه يمضي في صنع رؤوس الدبابيس معظم أوقات حياته. – ثانيًا: بلادة العامل وانتقاله من الإنسانية للوحشية لانعكافه على عمل خاص محدد. ولكن المضار أقل بكثير من المنافع الشخصية والمنافع العامة التي يحققها تقسيم العمل. والقاعدة هي أنه إذا كثرت منافع شيء عن مضارِّه لزم العمل به؛ لأنه لا يخلو شيء من مضار. وأوصى سميث بعلاج يحد من تلك المضار وقد يزيلها، وهو تعميم التعليم وأن تقوم بنفقته الأمة والحكومة.

ولأجل تشجيع تقسيم الأعمال ينصح آدم سميث بتوسيع أسواق التجارة، وسبب ذلك واضح؛ لأنه لا يمكن انقطاع ألف رجل لصنع دبوس إذا لم تكن الدبابيس تباع بألوف الملايين؛ لذا كانت المتاجرة مع المستعمرات والممالك

1 – أنظر، محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والأنظمة الأوروبية، محمد لطفي جمعة، منطقة حرة، دبي، الإمارات، الموقع الإلكتروني rufoof.com، رفوف، 2017 .

الأجنبية التي توسع دائرة الصناعة الوطنية من أهم المشجعات على تقسيم العمل.

امتاز آدم سميث على الفيزوقراطيين بأنه ينظر إلى المحصول الاجتماعي – أي إلى كل ما ينتجه الناس – نظرة شاملة، (وأن هذا المحصول هو نتيجة سلسلة مشروعات متكافلة ومتضامنة مرتبطة بعضها ببعض بحلقة التبادل التجاري؛ لذا كان تقدم كل فرع من فروع الحركة الإنسانية مرتبطًا بتقدم الفروع الأخرى). 1

(وقد نشأ عن هذه النظرية نتيجة عملية، وهي ضرورة تقسيم الضرائب على سائر طبقات الأمة، وفي هذا ما ترونه من مخالفة مبادئ الفيزوقراطيين الذين كانوا يقولون بتوحيد الضرائب. وتقسيم الضرائب هو ما يسمى بنظام الضرائب المتعددة؛ أي أن الضرائب تؤخذ على الأرض من المزارع، وعلى رأس المال من أصحاب المال وعلى العمل ذاته من العمال، ولكن لم يزل هذا التقسيم مطلقًا إنما قد وضع له آدم سميث نظرية مهمة، كان لها شأن عظيم، وهذه النظرية هي نظرية التناسب بين الأصل والضريبة؛ أي احتمال نفقات الحكومة بالنسبة لطاقة الفرد، لا كما كانت الحال في فرنسا قبل الثروة؛ أي إذ كان الفقراء يدفعون معظم الضرائب والأغنياء لا يدفعون شيئًا. وقد قال آدم سميث في هذا المعنى جملة مشهورة نصها: إن رعايا كل حكومة ينبغي لهم أن يشتركوا في نفقاتها على قدر ما يمكنهم، وبنسبة مقدرتهم الخاصة ودخلهم الذي يحصلون عليه تحت ظل الحكومة وحمايتها). 2

---

1 – محمد لطفي جمعة، محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والأنظمة الأوروبية، منطقة حرة، دبي، الإمارات، الموقع الإلكتروني rufoof.com، رفوف، 2017 .

2 – محمد لطفي جمعة، المصدر السابق.

يقسم وآدم سميث العمال إلى فريقين المنتجين وغير المنتجين:

- (١) فريق العمال المنتجين.
- (٢) فريق العمال غير المنتجين.

وهو يعد الأعمال غير المنتجة تلك الأعمال التي تزول بعد تمامها، ولا يبقى لها أقل أثر مثل أعمال الخدم المنزلية، ولا تدهشوا إذا ذكرت لكم أنه يعد من الأعمال غير المنتجة أعمال القضاة والمحامين والمعلِّمين والأطباء، وسائر الصناعات الحرة. ولعلكم فطنتم أن هذا التقسيم قد سرى إليه من تأثير الفيزوقراطيين، بل إنه يسمي تعاليمهم أقرب تعاليم إلى الحقيقة.

وقد شاع رأي بين بعض الاقتصاديين قائل بأن آدم سميث هو أول الاقتصاديين الصناعيين؛ أي الذين قالوا بتفوق أهمية الصناعة على الزراعة، وبذلك يقارنون بين آدم سميث وبين الفيزوقراطيين، ويدعون بأنه مخالف لهم على خط مستقيم؛ لأن الفيزوقراطيين معروفون بأنهم حماة الزراعة، فيكون سميث زعيم حماة الصناعة. في الحقيقة الثورة الصناعية ابتدأت في وقت ظهور كتاب سميث، كما أننا عند مطالعة الدروس التي كان يُلقيها في جامعة جلاسجو عام 1759، لا نجد علاقة بين أفكاره الجوهرية، وبين الأفكار التي دعت لظهور الصناعات الإنجليزية.

لم يختلف آدم سميث كثيرًا في بعض المسائل المهمة عن الفيزوقراطيين، فإنه يوجه انتقادًا مرًّا وسخرية مؤلمة نحو التجار والصناع، تذكرنا بانتقادات الفيزوقراطيين، ومع ذلك هو يدافع بقوة عن أصحاب الأملاك العقارية وعن العمال.

وإذا ورد ذكر العمال وأرباب العمل أمام سميث؛ فإنه لا يتردد لحظة في إظهار عطفه على العمال، وهو كذلك يطالب برفع أجور العمال؛ لأن الأجور

المرتفعة تنفع الهيئة الاجتماعية بأسرها، لأن أغلبية السكان من العمال الأجراء، ولا يمكن لأية هيئة اجتماعية أن تكون سعيدة ما دام أغلب أعضائها فقراء وبائسين. وهو يرد على القائلين بأن الأجور المرتفعة ترفع قيمة نفقات الحياة بأن مكاسب أرباب العمل الباهظة ترفع قيمة نفقات الحياة أكثر.

ومن الغريب أن آدم سميث قد تنبَّأ بما سوف يقوم بين العمال، وأرباب العمل من الخلاف، فأشار على الطرفين بطريقة تريحهم إذا استحكم الخُلف، وهذه الطريقة هي التحكيم، يقول آدم سميث: كلما قام خلاف بين العمال وأرباب العمل، وقام القضاة بفصل هذا الخلاف كان مرشدوهم هم أرباب العمل، فيجورون دائماً على العمال، وبناءً على ذلك ينبغي لنا أن نعتبر الحكم عادلا كلما كان في مصلحة العمال، ولكن إذا كان الحكم في جانب أرباب العمل، فيمكننا أن نشك في رأي المحكمين.

أما حب آدم سميث للزراعة، فيماثل حب الفيزوقراطيين لها، وهو يقول عنها إنها أصعب الفنون والصنائع ما عدا الفنون الجميلة، والفنون الحرة (القضاء والتعليم)، وهو ينصح أصحاب الأموال والأعمال أن يضعوا أموالهم بحسب ما يقضيه القانون الطبيعي؛ أي أولًا في الزراعة، وثانيًا في الصناعة، وثالثًا في التجارة الداخلية والخارجية.

ومما يدهشنا في مبادئ سميث أنه رغما عن نظرية تقسيم العمل التي وضعها نراه إذا تكلم عن الزراعة لا يقدر، أو لا يريد أن يساويها بمصادر الثروة الأخرى، بل هو يضعها على رأس سائر الفنون، وهذا لا شك راجع إلى تأثير الفيزوقراطيين، وقد أكد سميث بالإضافة إلى مبدأ تقسيم العمل مبدأين آخرين: الأول – رأيه في طبيعة الأشياء، والثاني – رأيه في حسن الظن بالأشياء. ونقصد برأيه في طبيعة الأشياء قوله بأن الأنظمة الاقتصادية لا

تأتي بعد تدبير إنما هي تأتي بطبيعتها العفوية وبدون تعليل، ونقصد بحسن ظنه بالأشياء رأيه القائل: بأن كل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية ترمي إلى غايات حميدة. كان آدم سميث يظن أنه متى أثبت أن وجود الأنظمة الاقتصادية أمر طبيعي، أمكنه في الوقت نفسه أن يثبت اتجاهها في سبيل الخير الإنساني. لكن هذا غلط واضح من الأستاذ العظيم؛ لأن إثبات صدور أمر من الطبيعة أمر، وإثبات اتجاه هذا الأمر نحو الخير أمر ثانٍ، ولكن سميث لم يكن يفصل بينهما، أما علماء الاقتصاد الذين جاءوا بعده اتخذوا الرأي الأول؛ أي وجود الأنظمة الاقتصادية بطبيعتها، ورفضوا الرأي الثاني؛ أي اتجاه تلك الأنظمة نحو الخير العام دائما.

يقول آدم سميث إن الأنظمة الاقتصادية الحالية لم تخرج عن عقل مدبر سائد ذو نظرة شاملة لجميع الأشياء، أو عن فكرة هيئة اجتماعية أرادت تنفيذها بعد طول التفكير والإمعان، إنما الأنظمة الاقتصادية الحاضرة قد وجدت من عدة أعمال مختلفة وخطط متباينة قام بها الأفراد مطيعين غرائزهم التي تريد بهم الوصول إلى غرض محدد، هذا هو منشأ الأنظمة الاقتصادية في نظر آدم سميث، ويورد لنا الأمثلة ليثبت صحة قوله.

المثال الأول – تقسيم العمل، إنه نتيجة غريزة مشتركة بين سائر البشر دفعتهم إليها رغبتهم في تبادل المصالح، ثم إن تبادل المصالح والتجارة هي أيضًا نتيجة غريزة مشتركة لدى البشر، دفعت إليها غريزة النفع الذاتي.

المثال الثاني – النقود – فيقول: (إن الإنسان منذ القدم رأى صعوبة التبادل النوعي؛ لذا نشأت في ذهن الرجال فكرة تكوين مادة لا تُرفض في أوقات ما، وتكون على الدوام قابلة للتبادل، وإن الهيئة الحاكمة لم تتداخل في أمر النقود

وتضربها باسم الحاكم أو الجمهورية إلا بعد زمن طويل؛ أي بعد أن انتشرت النقود المعدنية في سائر أنحاء العالم). 1

يقول آدم سميث أن المال هو سيد الصناعة؛ أي إنه بدونه لا يتم شيء، مع أنه هو الذي أكد في كتابه شرف العمل على كل شيء سواه، وأنه مصدر الثروة المهم. (على أنه يظهر لنا أنه لم يقل بذلك إلا ليثبت أن تكوين رءوس الأموال بصفة كونه نظاما اقتصاديّا ليس إلا مظهرا من مظاهر الطبيعة؛ لأن الأموال الكثيرة لا تتكون إلا عند أفراد رأوا مصالحهم في الاقتصاد ولو قليلًا).2

ولكن فكرة صدور الأنظمة الاقتصادية عن الطبيعة لا تظهر بجلاء ووضوح إلا عندما يتكلم آدم سميث عن الأخذ والعطاء، أو العرض والطلب Supply and demand، وكان الرد عليه (بأن كل صانع أو زارع يزرع ويصنع وهو لا يدري ما هو مقدار الطلب) في السوق، إلا أن سميث يقول: إن القيمة التبادلية تقدر بمقدار العمل الذي احتاج إليه العامل لإنتاج السلعة المعدة للمبادلة، أو المشقة التي تكبدها هذا العامل. فالعمل هو مقياس القيمة التبادلية، وهذا يعد منشأ الفكرة التي اعتمد عليها كارل ماركس في القرن التاسع عشر، عندما قال بأن عمل الإنسان هو المقياس الوحيد لكل شيء، وأخذ سلاحًا قاتلًا ضد مبادئ أنصار المال، ولكن كيف يمكن قياس العمل الذي ينفق على منتج من المنتجات؛ فإنه قد يتألم صانع دقيق ونشيط ساعة أكثر مما يتألم صانع آخر له حرفة سهلة استغرق ساعتين؛ ولذلك يعترف سميث بأن هذا الأمر مستحيل لأنه لا يمكن قياس الصعوبة ولا قياس المهارة، ولذا

1 - آدم سميث، راكيش شارما، تم التحديث في 16 فبراير 2020.
https://www.investopedia.com/updates/adam-smith-economics/#citation-10

2 - آدم سميث، راكيش شارما، تم التحديث في 16 فبراير 2020، المصدر السابق.

يقول بأن الهيئات البشرية الأولية هي وحدها التي كان العمل فيها بمفرده مقياسًا لقيمة الأشياء، وهنا بدأ سميث يكوّن نظرية جديدة خلاصتها أن القيمة التبادلية لمنتج ما هو المقياس الصادق للقيمة، وهو يسمى الثمن الذي تكلفه الأشياء ثمنًا طبيعيًّا لها، وبذا نرى أن سميث أوجد أداتين لتقدير أثمان الأشياء، الأولى – العمل الذي يستدعيه الشيء، والثانية – الثمن الطبيعي الذي يتكلفه الشيء. وقد اتخذ علماء الاشتراكية رأيه الأول وبنوا عليه مبادئهم، واتخذ كبار الاقتصاديين رأيه الثاني. أما آدم سميث فإنه لم يأخذ أحد الرأيين وبقي مترددًا بينهما، ولكن يظهر أنه مال أخيرًا إلى الرأي الثاني، ووضع للسلع ثمنين: الأول – قيمة الإنتاج الطبيعية للسلعة، الثاني – سمَّاه ثمن السوق للسلعة؛ أي الثمن الذي تباع به، وقد يكون هذا الثمن إما أكثر أو أقل من الثمن الطبيعي، وإما مساويًا له. ويرجع ذلك إلى كمية العرض، فإن قلت ارتفعت قيمته وإن كثرت انخفضت قيمته، وهذه هي نظرية الثمن، وبها يمكننا القول: إن سميث أثبت كون الأنظمة الاقتصادية طبيعية المصدر؛ لأن سميث يقول إن كل كمية المنتجات (يؤتى بها إلى السوق تسير بطبيعتها نحو ثمن معلوم مقيَّد بكمية الطلب. وهذه النتيجة المدهشة يقول عنها آدم سميث إنها نتيجة المصلحة الذاتية، وهذا القانون يجد تطبيقه في معظم الأحوال لا فيها كلها)، وهذه النظرية تسمى نظرية التوازن بين كمية العرض وكمية الطلب، وهي أساس نظرية الإنتاج Production التي يعول عليها سائر علماء الاقتصاد في الوقت الحاضر.

وقد طبق آدم سميث نظريته هذه في مسألة النقود. أما عن النقود فإن آدم سميث يقول: ثروة البلاد هي المحصول السنوي من أرضها وعملها، أما النقود فهي لا ينتفع بها كما ينتفع بالقمح، إنما هي أداة لتداول الثروة ليس إلا؛ لذا

يقول آدم سميث بأهمية الأوراق المالية البنك نوت لأنها بوجودها وباستغناء الناس بقطع من الورق عن مقادير وافرة من الذهب والفضة، أمكن للأمة الانتفاع بما عندها من الذهب والفضة بإرساله خارج البلاد لزيادة الثروة الحقيقية. وخلاصة القول في هذا الباب أن السياسة التي تعمل على تكويم المال في بلد من البلاد هي مخالفة لفكرة ثراة الأمة؛ لأن المقدار الكثير من النقود لا يزيد ثروة الأمة إنما هو على العكس يضايقها. وما يصدق على النقود المعدنية يصدق على الأوراق المالية؛ لذا كانت تلك الأوراق النقدية تابعة لقانون ثابت، يقضي عليها بأن لا تزيد عن المطلوب وإلا هبطت قيمتها.

ما هي إذن هذه القوة الخفية التي تحرك الناس نحو هذه الأعمال الكبرى ونحو حياة التقدم؟ الجواب على ذلك هو المصلحة الذاتية، ورغبة الإنسان في تحسين حاله، وغريزة الفرد التي لا تفتأ تحثه على التقدم. فخلاصة فكر آدم سميث في هذا الباب هي وجود نظامات اقتصادية بطبيعتها، وأن هذه الأنظمة محفوظة بمصالح الأفراد وشهواتهم ورغباتهم المختلفة.

فالفرق الأساسي بين آدم سميث وبين الفيزوقراطيين هو واضح جلي، فإن الفيزوقراطيين يقولون بنظام طبيعي ينبغي اكتشافه وتطبيقه بواسطة ملك مستبدٍّ عالٍ. أما آدم سميث فيقول بأن هناك نظامًا طبيعيًّا موجودًا لا نحتاج للبحث عنه لأنه أمامنا ونشعر به في كل لحظة، وهو المصلحة الذاتية، وأن أمام هذا القانون عقبات كثيرة، ولكنه يفوز على كل عقبة. 1

وبقي علينا الفكرة الأساسية الثانية التي تظهر في مبادئ آدم سميث، وهي قوله بأن سائر الأنظمة الاقتصادية التي صدرت عن الطبيعة عفوًا ليس لها

1 – محمد لطفي جمعة، محاضرة بتاريخ: الاثنين 23 كانون الثاني/يناير سنة 1911. https://www.hindawi.org/books/91480861/2/

وجهة إلا الخير المحض، فهو يجمع في جملة واحدة رأيين مختلفين: الأول صدور الأنظمة الاقتصادية عن الطبيعة، والثاني اتجاه تلك الأنظمة نحو سعادة الإنسان. فإن النفع الذاتي لكل شخص يكون الحالة الاقتصادية ويحتفظ بها، ثم إنه يضمن مسير الأمة نحو التقدم والثروة، وبعبارة أخرى يريد سميث أن يقول إن الأنظمة الاقتصادية الطبيعية صادرة عن العناية الإلهية؛ لأن خيرها كما رأيتم لا يحد.

قال آدم سميث في نبذة تكلم فيها عن استعمال رءوس الأموال: إن الإنسان وهو يتبع نفعه الذاتي ترشده يد خفية إلى الوصول إلى نتيجة لم تكن في الحسبان. وهذا ما يطرأ له في شئون كثيرة. 1

ومما ينبغي لنا ملاحظته أن الأمثلة التي أعطاها آدم سميث كلها تتعلق بنظامات اقتصادية، يظهر فيها الخير المحض حقيقة، ولا ريب في أنه اختار أمثالًا من المسائل الاقتصادية التي يتوفر فيها الشرطان اللذان فرضهما، وهما صدور الشيء عن الطبيعة واتجاهه نحو الخير المحض، وغاية سميث من هذا واضحة؛ لأنه يريد أن يتأثر من يطالع كتابه برأيه، فذكر تقسيم الأعمال اختراع النقود تكون رءوس الأموال وما يشبه ذلك، وفي كلامه عن رءوس الأموال نراه يقول إن المال إذا تكوَّن يبحث بذاته عن المصارف التي تكون ذات النفع الأعم للهيئة الإنسانية. وقد بلغ هنا المنتهى من الرغبة في الإدلال على رأيه؛ لأنه متى ذكرنا واعتقدنا صحة رأيه – أي إن المال إذا تكون يبحث بذاته عن المصارف التي تكون ذات النفع الأعم للهيئة – فهذا كذلك يدل على أن التحصيل كله (أي إخراج سائر الصناعات والزراعات والأعمال) مرتب ومنظم على أحسن نظام كافل لإسعاد البشر وإنجاحهم.

1 – ثروة الأمم الجزء الأول الكتاب الرابع الفصل الأول ص 421.

وقد ميَّز سميث أربعة مصارف للأموال: الأول الزراعة، والثاني الصناعة، الثالث التجارة بالجملة، الرابع التجارة بالقطاعي، وفي التجارة بالجملة يميِّز ثلاثة أنواع: التجارة الداخلية والتجارة الخارجية وتجارة النقل، وقد فضل سميث الزراعة على سائرها، ثم تلتها الصناعة ثم التجارة الداخلية وهكذا.

فإذا أرادت أمة أن تنتفع أعظم انتفاع بثروتها، فعليها أن تصرف أموالها في تلك المصارف حسب الترتيب الذي ارتآه سميث، فينبغي عليها أولًا الاشتغال بالزراعة، ثم لا تضع أموالها في المصارف الأخرى إلا إذا احتاجت لذلك.

وقد ظهر لسميث أن هذا هو ما يفعله أصحاب الأموال بطبيعتهم؛ أي إنهم لا يخاطرون بأموالهم إلا في الزراعة أولًا، ثم تتلوها سائر المصارف على التدريج، وبعبارة أخرى يظهر لنا أن رغبة أصحاب الأموال المزدوجة في حفظ الأموال أولًا على مقربة منهم، وفي الانتفاع بأكثر ما يمكن الانتفاع به ثانيًا هي التي تسيرهم في الطريق التي اختطها آدم سميث.

ولكن هذا الرأي الذي بنى آدم سميث عليه العلالي والقصور مردود لمن يُمعن النظر فيه، وذلك أنه يعين أفضلية مصارف الأموال بكثرة ما فيها من الأموال، أو بعدد العمال الذين يعملون بها. ولكن المتأمل يرى انصراف رءوس الأموال واتجاه عدد عظيم من العمال نحو صناعة أو مصرف ما يدل على توفُّر الطلب، ومتى كان أيها الإخوان توفُّر الطلب دليلًا على النفع الاجتماعي؟! إننا إذا رأينا بمصر ألف عبد يشترى، ثم رأينا ارتفاع أثمان الخصي، فهذا لا يدل – على الإطلاق – على شدة نفع الرق، وإن كان يدل على شدة الرغبة في الحصول على العبيد.

على أن الذي يعضدنا في ردنا على آدم سميث هو ما نراه أثناء تقريره هذا المبدأ من إبدائه ببساطة كنتيجة لأبحاثه ومشاهداته لا كأنه نظرية ثابتة

لا تقبل الطعن. مثال ذلك أنه يقول في أغلب الأحيان: «يتفق النفع الذاتي والنفع العام.» أو يقول في معظم الأوقات يحدث الانسجام بين نفع الفرد ونفع المجموع، كما أنه لم يتردد لحظة في ذكر الأحوال التي لا يتفق فيها النفع الفردي والنفع العام، وهي حال التجار وأصحاب المعامل.

ثم إن سميث لا يقول بإطلاق هذا المبدأ في كل الأشياء، وأنه قاصر على تحصيل الثروة، ولكن لا يشمل توزيعها، بل إنه لم يدع مرة في كتابه أن توزيع الثروة يتم على أعدل وأحسن حال. وقد قال عن الملاك وأصحاب رءوس الأموال إنهم يحبون أن يحصدوا حيث لم يغرسوا. ثم إنه ذكر نبذًا كثيرة من كتابه أن الربح والإيراد مأخوذة من محصول العمل، ومجرد التصريح بهذ الرأي يكفي أن يكون داعيًا لوصف سميث بأنه أول من قال بالأفكار الاشتراكية.

حرية التجارة

والنتيجة العملية لنظريات آدم سميث هي لا شك حرية التجارة؛ لأن سميث لم يَرُقْهُ أي نظام اقتصادي يقضي بالتفاضل أو التقييد؛ لذا كان نظام الحرية المطلقة في التجارة هو النظام الذي تصبو إليه نفسه، وما دام الإنسان لا يخرق قوانين العدل فينبغي أن يترك وشأنه باحثًا عن منفعته التي وجدها ومزاحمًا بماله وحذقه مال وحذق من يشاء من الناس. وبعبارة أخرى آدم سميث ينصح بعدم تداخل الحكومة في المسائل الاقتصادية، ومعزاه هو رأي الفيزوقراطيين بعينه إلا أن سميث وصل إليه بطريقة علمية أكثر وضوحًا وتساهلًا من طريقة الفيزوقراطيين. بل إن سميث يشرح حقيقة مهمة، وهي أن الحكومة غير صالحة بذاتها وبطبيعتها للقيام بالأعمال الاقتصادية، وقد استند على حججه في هذا الباب كل علماء الاقتصاد المخالفين لتداخل الحكومة في الحياة الاقتصادية. وحيث إن سميث يطلق الحرية للفرد، ويمنع الحكومة من التداخل

في الحياة الاقتصادية القومية، فقد امتاز بآراء خاصة به عن الفردية individualisme، فهو يقول: إنه لا بد لأي مشروع خاص يراد أن يعم نفعه المجموع من شرطين: – الأول: أن يكون وراءه باعث النفع الذاتي الفردي. – الثاني: أن تحيط به المزاحمات المطلوبة والضروري وجودها.

فلو عدم أحد هذين الشرطين من مشروع ما كانت العاقبة على الجمهور منه سيئة سوء عاقبة المشروعات التي تقوم بها أو تتداخل فيها الحكومة.

والذي نراه من مبادئ سميث أنه يبغض بعض المشروعات الخاصة الجماعية collectivist مثل الشركات المساهمة؛ وذلك لأن النفع الشخصي الفردي غير موجود فيها. ويستثني من هذه الشركات بعض المشروعات ذات النفع العام مثل المصارف (البنوك) وشركات التأمين على الحياة وشركات المياه، وهذا لأن المشروعات يقل فيها التغيير؛ لأن أعمالها تتحول إلى شكل دائم ثابت routine.

ثم إن سميث حارب الاحتكار الذي يعطي امتيازه لفرد أو لشركة، وقد وقف فصلًا كاملًا من كتابه الممتع على محاربة الشركات الكبرى ذات الامتيازات الباهظة التي تأسست في القرنين السابع والثامن عشر لاستغلال المتاجر الاستعمارية، وأشهرها شركة الهند الشرقية. ذكرت لكم أن سميث مخالف لتداخل الحكومة في الشئون الاقتصادية الداخلية، إلا أن هذا التحريم له حدود، فهو يبيح تداخلها في إدارة بعض المصالح التي لا يمكن انتظامها بدون هيمنة السلطة العمومية، وهي مصلحة البريد والتعليم الابتدائي الإجباري، وامتحانات الحكومة الضرورية للالتحاق بالوظائف العمومية.

ومن الغريب أن آدم سميث قد تنبَّأ بما سوف يقوم بين العمال وأرباب الأموال من الخلاف، فأشار على الطرفين بطريقة تريحهم إذا استحكم الخلف

وهذه الطريقة هي التحكيم. يقول آدم سميث: كلما قام خلاف بين العمال وأرباب الأموال، وقام القضاة بفصل هذا الخلاف؛ كان مرشدوهم هم أرباب الأموال، فيجورون على الدوام على العمال؛ وبناءً على ذلك ينبغي لنا أن نعتبر الحكم عادلًا كلما كان في مصلحة العمال، ولكن إذا كان الحكم في جانب أرباب الأعمال، فيمكننا أن نشك في رأي المحكمين.

أما حب آدم سميث للزراعة فيماثل حب الفيزوقراطيين لها، وهو يقول عنها إنها أصعب الفنون والصنائع ما عدا الفنون الجميلة والفنون الحرة (القضاء والتعليم)، وهو ينصح لأصحاب الأموال والأعمال أن يصرفوا أموالهم بحسب ما يقتضيه القانون الطبيعي أي: أولًا في الزراعة وثانيًا في الصناعة، وثالثًا في التجارة الخارجية من الخارج أقل قيمة من البضائع التي تصنع في الوطن؛ ولذا شراؤها بأثمان تافهة فيه خسران؛ لأنها لا تعادل أثمانها. وأما أن تكون الصنائع متأخرة في الوطن فينبغي أولًا خلق الصنائع غير الموجودة، ثم تشجيعها ولو تكلفت الأمة مهما تكلفت في أول الأمر؛ لأنها بعد ذلك تعود فتربح من مصانعها ولا تحتاج للغير، ومثال ذلك ما حدث لليابان في تجارة الورق. فإن هذه الأمة الجليلة رأت أنها تنفق أموالًا باهظة في شراء الورق من الخارج فقام بعض رجالها بتأسيس معامل للورق، ولما كانت الصناعة حديثة العهد كان المعمل الياباني يخرج ورقًا أقل حسنًا من الورق الخارجي، ولكنه أغلى ثمنًا فقام بعض المتشرعين وأبدى الرأي الذي أبداه آدم سميث، فردوا عليه بأنه لا بد من تشجيع الصنائع الوطنية في أول الأمر، وفعلًا كان هذا ولم يمضِ زمن طويل حتى أصبحت المعامل اليابانية تخرج ورقًا أحسن في النوع، وأرخص في الثمن من الورق الخارجي، واقتصدوا كذلك ثمن النقل والسمسرة.

وقد تكلم سميث عن التجارة الدولية، فدافع عنها وشجعها، وذلك في مصلحة المنتجين الأصليين، ومن العجيب أن أثر تعاليم خصومه التجاريين مركنتيلست ظاهر في هذا الدفاع؛ لأنهم هم أول من اهتم بمصلحة المنتجين دون سواهم. ثم ذكر قوانين الملاحة التي أصدرها كروميل Navigation Acts، وغايتها مزاحمة الأساطيل الهولاندية والقضاء عليها، فقال عنها إنها ربما أفادت التجارة ولكنها بقطع النظر عن هذه الإفادة، فإنها أعقل القوانين التجارية الإنكليزية؛ لأن غايتها كانت حماية الأوطان وحماية الأوطان أعظم نفعًا من حماية التجارة. ومن النصائح العلمية المفيدة التي أبداها سميث بشأن حرية التجارة، هي إقلاع إنكلترا من وضع حقوق جمركية على سائر الواردات والصادرات، واكتفاؤها بوضع حقوق مرتفعة على بعض الواردات المهمة الكثيرة الورود، والتي لا يضر تغريمها كثيرًا مثل الدخان والخمور والكاكو والسكر، وهذه الحقوق هي مالية لا جمركية.

وقد اتبعت إنكلترا هذه النصيحة، ولا تزال سائرة عليها من عهد آدم سميث إلى الآن. ظهر لكم ممَّا تقدم أيها الإخوان أن آدم سميث قد حاول فعلًا في هدم الأنظمة الاقتصادية القديمة بما رتبة أهمها مثل الحماية الجمركية وما يشبه ذلك، ولكن يظهر لنا أن حوادث التاريخ ذاتها هي التي تحوِّل الأشياء وتهدم المبادئ، وتفعل العجائب وتأتي بالمعجزات، فإن الحرب التي قامت بين أميركا وإنكلترا المسماة بحرب الاستقلال هي التي أظهرت فساد الأنظمة الاقتصادية القديمة، وساعدت على تغييرها أكثر ممَّا فعلت مؤلفات آدم سميث؛ لأن انفصال ولايات أمريكا الشمالية عن إنكلترا أظهر أمرين جليين:

– أولًا: فساد الأنظمة الاستعمارية التي تدعو المستعمرات الناجحة إلى الثورة.

– ثانيًا: عدم نفع نظام الحماية الجمركية؛ لأن تبادل التجارة بين إنكلترا والولايات المتحدة نما وزاد بعد استقلال الولايات بما لم يسبق له مثيل، وقد دل هذا على أن علاقة إنكلترا السياسية بالولايات المذكورة لم تكن هي الداعي لوجود العلاقة التجارية؛ لذا كتب جان باتيست ساي في 1803 أنها لم تعد خسارة على أمة بربح، مثل الربح الذي عادت به خسارة الولايات المتحدة على إنكلترا.

وقد ظهرت آثار مبادئ سميث في حياته؛ فإن اللورد نورث رئيس وزراء إنكلترا في عهده انتفع بآرائه، ولما كان في حاجة إلى أموال وضع ضرائب على منازل السكنى وغيرهما، مما أشار به سميث، ثم إن سميث أثر في بيت الوزير الإنكليزي الشهير، فعقد أول معاهدة تجارية بين فرنسا وإنكلترا وغايتها حرية التجارة.

وهذا ختام القول على آدم سميث

محمد لطفي جمعة، محاضرة بتاريخ: الاثنين 16 كانون الثاني/يناير سنة 1911.

https://www.hindawi.org/books/91480861/2/

١ محاضرة بتاريخ: الاثنين ١٦ يناير سنة ١٩١١.

٢ محاضرة بتاريخ: ٢٣ يناير سنة ١٩١١

محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والأنظمة الأوروبية، محمد لطفي جمعة، منطقة حرة، دبي، الإمارات، الموقع الإلكتروني **rufoof.com**، رفوف، 2017

محمد لطفي جمعة
تصميم الغلاف: أحمد المهدي
جميع الحقوق الخاصة بالغلاف محفوظة لشركة رفوف أون لاين ذ.م.م. منطقة حرة، دبي،
الإمارات إيميل **publish@rufoof.com** :صندوق بريد: 9648 عمان 11941
الموقع الإلكتروني © **rufoof.com** :رفوف، 2017
جميع الحقوق الأخرى ذات الصلة بهذا العمل خاضعة للملكية العامة

آدم سميث (1723-1790)

آدم سميث: أبو الاقتصاد الحديث

فلسفة الأسواق الحرة:

تؤكد فلسفة الأسواق الحرة على التقليل من دور التدخل الحكومي والضرائب في الأسواق الحرة. على الرغم من أن سميث دعا إلى حكومة محدودة، إلا أنه رأى الحكومة مسؤولة عن قطاعي التعليم والدفاع في أي بلد. 1

تأتي فكرة سميث من "اليد الخفية" التي توجه قوى العرض والطلب في الاقتصاد. كل شخص، من خلال البحث عن نفسه، يساعد عن غير قصد على تحقيق أفضل نتيجة للجميع. من خلال بيع المنتجات التي يرغب الناس بشرائها، يأمل جزار افتراضي و خباز في هذا الاقتصاد في كسب المال. إذا كانوا فعالين في تلبية احتياجات عملائهم، فإنهم سيستمتعون بمكافآت مالية،

1 – مارك سكوسين. "الثلاثة الكبار في الاقتصاد: آدم سميث، كارل ماركس، وجون مايناردكينز." تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

وبينما هم يشتركون في مؤسسة لغرض كسب المال، فإنهم يقدمون أيضًا المنتجات التي يريدها الناس. جادل سميث بأن هذا النوع من النظام يخلق الثروة للجزار، والخباز، بالإضافة إلى خلق الثروة للأمة بأكملها. 1

الأمة الغنية هي دولة يسكنها مواطنون يعملون بشكل منتج لتحسين أنفسهم ومعالجة احتياجاتهم المالية. في هذا النوع من الاقتصاد، وفقًا لسميث، سيستثمر الرجل ثروته في المؤسسة على الأرجح لمساعدته في كسب أعلى عائد لمستوى خطر معين. غالبًا ما يتم تقديم نظرية اليد الخفية من حيث الظاهرة الطبيعية التي توجه الأسواق الحرة والرأسمالية في اتجاه الكفاءة، من خلال العرض والطلب والمنافسة على الموارد النادرة، بدلاً من كونها شيئًا يؤدي إلى رفاهية الأفراد.

بالنسبة إلى سميث، من الضروري وجود إطار مؤسسي لتوجيه البشر نحو الأنشطة الإنتاجية المفيدة للمجتمع. يتكون هذا الإطار من مؤسسات مثل نظام العدالة المصمم لحماية وتعزيز المنافسة الحرة والعادلة. ومع ذلك، يجب أن تكون هناك منافسة تحرك هذا الإطار. بالنسبة إلى سميث، فإن المنافسة هي "الرغبة التي تأتي معنا من الرحم، ولا تتركنا أبدًا، حتى نذهب إلى القبر". 2

طريقة إنتاج خط التجميع

ولدت الأفكار التي روجت لها "ثروة الأمم" اهتمامًا دوليًا وكانت عاملاً محفزًا في التطور من الثروة القائمة على الأرض إلى الثروة التي تم إنشاؤها بواسطة طرق الإنتاج المتجمعة بفضل تقسيم العمل. استخدم سميث مثال العمل المطلوب لصنع دبوس لتوضيح فعالية هذه الطريقة. إذا قام شخص

1 – موسوعة بريتانيكا. "المجتمع واليد الخفية". تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.
2 – موسوعة بريتانيكا. "المجتمع واليد الخفية". تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

واحد بتنفيذ الخطوات الـ 18 المطلوبة لإكمال المهام، فلن يتمكن من عمل سوى عدد قليل من الدبابيس في الأسبوع. ومع ذلك، إذا تم إكمال المهام الـ 18 بطريقة خط التجميع بواسطة 10 أفراد، فسوف يقفز الإنتاج إلى آلاف الدبابيس في الأسبوع. يجادل سميث بأن تقسيم العمل والتخصص الناتج ينتج عنه الازدهار. 1

الناتج المحلي الإجمالي:

قدمت الأفكار في "ثروة الأمم" الأساس لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي وحولت أعمال الاستيراد والتصدير. قبل نشر "ثروة الأمم"، أعلنت الدول ثروتها على أساس قيمة مخزونها من الذهب والفضة. ومع ذلك، كان سميث ينتقد بشدة التجارية. وجادل بأنه يجب تقييم الدول على أساس مستويات إنتاجها وتجارتها. كان هذا المفهوم هو الأساس لإنشاء مقياس الناتج المحلي الإجمالي لقياس ازدهار الأمة.

في وقت نشر "ثروة الأمم"، كانت العديد من البلدان مترددة في التجارة مع البلدان الأخرى. جادل سميث بضرورة إنشاء التبادل الحر لأن كلا البلدين أفضل حالا من التبادل. 2

ونتيجة لهذا التحول في المواقف تجاه التجارة، كانت هناك زيادة في الواردات والصادرات. جادل سميث أيضًا في تشريع من شأنه أن يجعل التداول أسهل ما يمكن.

– موضوع الاقتصاد السياسي عند سميث:

1 – آدم سميث. "ثروة الأمم"، الصفحات 18–20. تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

2 – معهد آدم سميث. "التجارة الحرة". تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

أبرز أفكار سميث – "اليد الخفية" وتقسيم العمل – هي الآن نظريات اقتصادية أساسية. لكن الأفكار التي روج لها تعيش في المدرسة الكلاسيكية للاقتصاد وفي مؤسسات مثل معهد آدم سميث، أكبر مؤسسة فكرية نيوليبرالية رائدة في السوق الحرة في بريطانيا. وضعت صورة سميث على ورقة نقدية من فئة 20 £ عشرين جنيه استرليني. 1

يقول سميث بأن الاقتصاد السياسي (يهدف إلى إغناء الشعب والدولة على حد سواء) ويتضمن ذلك (تحقيق دخل وفير أو وسائل معيشة وفيرة للشعب) و(تحقيق دخل كاف للدولة والمجتمع من أجل الحاجات الاجتماعية).

وفي أيامنا هذه تستخدم هذه التعابير على نطاق واسع في الاقتصاد السياسي البرجوازي مثل (ثروة الأمة wealth of nation_ richesse de la nation) أو (الرفاه العام Puplic welfare – Bien– Etre public).

ولكن آدم سميث ككل ممثلي المدرسة الكلاسيكية، لم يستطع تحديد موضوع الاقتصاد السياسي بدقة كافية. فهو لم يستطع تجاوز الأشكال البضاعية – الصنمية للعلاقات الرأسمالية ولم يفرق بين العلاقات الرأسمالية والأشياء التي تعتبر حاملة لهذه العلاقات. كما ولم تقم المدرسة الكلاسيكية بفرز العلاقات الإنتاجية كمقولة خاصة ولم تفهم مكانتها في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

فموضوع البحث بالنسبة لسميث هو إنتاج الخيرات المادية في ظروف تاريخية محددة، هي المرحلة المانفكتورية لهذا الإنتاج، ولكن لا يبدو أنه يميز بشكل واع بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج.

نظرية القيمة لدى سميث:

1 – بنك إنجلترا. "ورقة 20 جنيه استرليني ملاحظة." تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

1) تحديد مقدار القيمة بنفقات العمل:

ترجع الأهمية التاريخية لآدم سميث في علم الاقتصاد قبل كل شيء إلى مساهمته في صياغة نظرية القيمة في العمل:

يفرق سميث بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية:

فالقيمة الاستعمالية هي نفع الشيء للإنسان، بمعنى أن الشيء يكون ذا قيمة استعمالية متى كان موضع رغبة، وتتوقف القيمة الاستعمالية على المظهر والخصائص الطبيعية للأشياء واستعمالاتها، وهي لا تدخل في المبادلة ولا علاقة لها بها.

أما القيمة التبادلية فهي الشكل الذي تتخذه القيمة المتضمنة في البضاعة وتعني إمكانية مبادلة الشيء الذي نملكه بأشياء لا نملكها، وتقوم هذه المبادلة على أساس مشترك واحد متضمن في جميع البضائع وهو القيمة التي تحملها عندما تدخل في المبادلة.

ويضرب سميث مثلاً الماء والألماس: (فالماء وهو نافع جداً لا قيمة له في المبادلة أما الألماس وهو غير ذي قيمة استعمالية ولكنه يبادل بكمية من السلع). واعتماد سميث على هذا المثل له جانب إيجابي إذا أنه يؤكد على أن القيمة الاستعمالية لا تشكل أساس القيمة التبادلية، لذلك لا يجوز اعتبار القيمة التبادلية كمظهر للخصائص الطبيعية للأشياء.

ويحاول سميث أن يكشف أساس القيمة التبادلية وإمكانية قياسها فيرى أنها تتحدد بالعمل المبذول في إنتاج السلعة. فالعمل هو وحده المقياس الحقيقي للقيمة التبادلية بالنسبة لجميع البضائع، وبالنسبة للعمل فإن آدم سميث يقيسه بزمن العمل. ولكنه يفرق بين العمل البسيط أو غير المؤهل والعمل المعقد أو المؤهل، ويعتبر الثاني عملاً بسيطاً مركباً أو مضاعفاً.

2– القيمة تتألف من مجموع المداخيل:

وعند تحديد أسعار البضائع في المجتمع الرأسمالي يضع سميث نفسه موضع رأسمالي ويطابق بين القيمة ونفقات الإنتاج فتبين بأن أسعار البضائع تتضمن أجزاء (مداخيل) ثلاثة: الأجور والأرباح والريع. فالقيمة التي يضيفها العمال إلى قيمة المواد المستخدمة في الإنتاج تنقسم إلى قسمين: الأول يشكل الأجور والثاني يشكل ربح المستثمرين على كامل رأسمالهم الذي سلفوه على شكل مواد وأجور، أي أن القيمة المنتجة حديثاً بفضل عمل العمال تشكل مداخيل طبقة العمال وطبقة الرأسماليين. وإضافة إلى هذين العنصرين يشارك في تشكيل أسعار البضائع عنصر ثالث وهو الريع الذي يشكل دخل طبقة المالكين العقاريين، ففي ظروف الملكية الخاصة على الأرض (يجب على العامل أن يعطي قسماً من ناتج عمله إلى مالك الأرض). ويعتبر سميث أن أي دخل في المجتمع الرأسمالي يرجع في النهاية إلى واحد من المداخيل الثلاثة المذكورة.

3– القيمة تتوزع إلى مداخيل:

وكما استنتج سميث في دراسته لأسعار البضائع بأنها تتألف من مجموع مداخيل الطبقات، بخلاف نظرية القيمة في العمل، فهو يتابع خطأه هذا ليستنتج بأن القيمة بكاملها تتوزع من مداخيل، أي إلى أجور وأرباح وريع، ويصل سميث إلى هذه النتيجة بعد المطابقة بين قيمة البضاعة والجزء المنتج حديثاً من القيمة، في الحقيقة ليست قيمة البضاعة هي التي تتوزع إلى مداخيل وإنما فقط الجزء المنتج حديثاً. فقيمة البضاعة تزيد على قيمة الجزء المنتج حديثاً منها بمقدار قيمة رأس المال الثابت المستهلك في إنتاج البضاعة. أما آدم سميث فقد تجاهل نصيب رأس المال الثابت في تشكيل أسعار (قيم) البضائع،

ويكون في ذلك قد فصل بين القيمة وأساسها – مستوى تطور قوى الإنتاج. ومن الممكن تفسير تجاهل سميث لرأس المال الثابت في قيم البضائع بأن رأس المال الثابت في المرحلة المانفكتورية لم يكن يشكل جزاءاً هاماً في البنية العامة لرأس المال.

نظرية الأجور:

الأجور كمقولة طبيعية – الخلط بين المنتج البضاعي البسيط والعامل المأجور:

يبدأ سميث الفصل الخامس عن الأجور بالقول: يشكل ناتج العمل التعويض الطبيعي عن العمل، أو الأجر (1). ويبرز في هذا التعريف عدم التفريق بين المنتج البضاعي البسيط والعمل المأجور، وفي هذا تجاهل للطابع التاريخي للأجر، وكونه مقولة خاصة بأسلوب الإنتاج الرأسمالي. فالأجر بالنسبة إلى سميث هو مقولة طبيعية، غير تاريخية، فهو يخلط بين الأجر وناتج العمل بشكل عام.

يعتبر سميث الأجر موجوداً منذ (الحالة البدائية للمجتمع) أي منذ الإنتاج البضاعي البسيط ويعتبره معادلاً لكامل منتجات عمل المنتجين. صحيح أنه في مرحلة الإنتاج البضاعي البسيط يحصل العامل على كامل منتجات عمله. ولكن الخطأ يكمن في افتراض سميث بأن الأجر كان موجوداً في ظروف غياب العمل المأجور ورأس المال.

وعندما ينتقل إلى دراسة الإنتاج الرأسمالي يطرح سميث مفهوم الأجور الوسطية الذي ورثه عن الفزيوقراطيون. ولكن تحت اسم جديد هو (السعر الطبيعي) للأجور. ويتمثل السعر الطبيعي للأجور بـ (السعر الطبيعي) لوسائل المعيشة الضرورية لإنتاجها الذي يقاس بزمن العمل، وفي نفس الوقت يحدد

سميث السعر الطبيعي لوسائل المعيشة بالسعر الطبيعي للأجور، فيكون قد وقع في حلقة مسدودة أيضاً. ولقد أشار سميث إلى أن الأجور يجب، على العموم، أن تزيد قليلاً عن المستوى الكافي لمعيشة الإنسان. وفي الحالة المعاكسة لن يكون باستطاعة العامل (أن يؤمن قوت أسرته، مما ينتج عنه موت العمال بعد الجيل الأول).

نظرية الأرباح: (الأرباح اقتطاع من ناتج عمل العامل):

إذا كان المركانتيليون قد اعترفوا فقط بالربح التجاري فإن آدم سميث، باعتباره اقتصادي المرحلة المانفكتورية في تطور الرأسمالية، يدرس في كتابه الربح الصناعي، وريع الأرض، وسعر الفائدة، والربح التجاري، أي يكون قد عمم الربح على جميع قطاعات الإنتاج الاجتماعي.

والربح الصناعي بالنسبة لسميث هو الشكل الأساسي العام للربح، أما ريع الأرض والفائدة فهما شكلان ثانويان (بينما كان الفزيوقراطيون يعتبرون أن الربح الصناعي هو الثانوي، وكانوا يعتبرونه ناتجاً عن ريع الأرض).

وبما أن سميث يستند إلى أساس علمي هو نظرية القيمة في العمل، فهو يعتبر الربح نتاج العمل غير المعوض للعمال المأجورين، ويشير سميث إلى أنه بعد أن أصبحت رؤوس الأموال تتراكم في أيدي الرأسماليين، فإن (القيمة التي يضيفها العمال إلى قيمة المواد تنقسم في هذه الحالة إلى قسمين:

قسم يذهب إلى تعويض أجور هؤلاء العمال والقسم الآخر إلى تشكيل أرباح مستثمر يهم على كامل رأس المال الذي سلفوه في شكل مواد وأجور). وينشأ الربح عن اضطرار العامل لاقتسام ناتج عمله مع مالك رأس المال، واضطراره للعمل أكثر مما يلزم لإنتاج معادل أجره. يشير ماركس إلى أنه (في هذا بالذات يكون سميث قد وضع يده على المصدر الحقيقي للقيمة الزائدة).

يربط سميث مصدر الربح (وبشكل عام الدخول غير الناتجة عن العمل) بتراكم رأس المال في أيدي بعض الأفراد وكذلك بظهور الملكية الخاصة على الأرض، فالرأسماليون الذين يمتلكون رؤوس الأموال يبدؤون باستئجار العمال، يقدمون لهم وسائل الإنتاج والوسائل المعيشية ويحصلون مقابل بيع منتجات عملهم على ربح هو ما أضافه العمال إلى قيمة المواد المصنعة من قبلهم.

وهكذا يكون سميث قد أرجع الربح إلى (امتلاك العمل غير المعوض). والربح مرتبط بالإنتاج الرأسمالي الذي يبدأ من لحظة انفصال العمل عن الملكية ووقوف العمل ورأس المال في مواجهة بعضهما البعض.

نظرية ريع الأرض: ونلاحظ عنده ثلاثة أشكال لنظرية الريع.

الشكل الأول– الريع هو اقتطاع من ناتج عمل العامل:

استناداً إلى نظرية القيمة في العمل يعتبر سميث أن مصدر الريع، مثل مصدر الربح، هو العمل غير المعوض للعامل. وهو في هذا التحديد يكشف الطبيعة الاستغلالية للريع وللربح، يقول: " ما أن تصبح الأرض ملكية خاصة حتى يطلب مالك الأرض نصيبه من أي إنتاج يستطيع العامل أن ينتجه أو يجمعه منها. وريع مالك الأرض يشكل الاقتطاع الأول من نتاج العمل المبذول في استثمار الأرض "(1).

وهكذا فإن سميث يربط ظهور ريع الأرض مباشرة بنشوء الملكية الخاصة على الأرض. والريع، حسب مفهومه، هو ما يدفع لقاء استعمال الأرض، هو هبة يطلبها مالك الأرض من كل من يرغب استثمارها، لذلك فإن عملية تشكل الأسعار تخضع للتعديل مع تحول الأرض إلى ملكية خاصة، وتصبح أسعار معظم البضائع متضمنة، بالإضافة إلى الأجور والأرباح، جزءاً ثالثاً هو ريع

الأرض، وهو ما يحصل في الواقع. فاحتكار الملكية الخاصة على الأرض يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية.

الشكل الثاني– الريع ناتج عن الأسعار الاحتكارية للمنتجات الزراعية:

تعتبر أسعار المنتجات الزراعية أسعاراً احتكارية برأي سميث لأن الطلب على هذه المنتجات يفوق دائماً على عرضها، مما ينتج عنه أن الأسعار تميل إلى الارتفاع عن القيمة، ومن ارتفاع الأسعار عن القيمة ينتج، برأي سميث ريع، ريع الأرض، يقول: " إن ريع الأرض، كمبلغ يدفع لقاء استعمال الأرض يمثل السعر الاحتكاري ".

استطاع سميث في هذا المجال أن يلاحظ عدداً من الخصائص الهامة للعلاقات الزراعية في ظروف الرأسمالية، فقد وجد في الريع تجسيداً للعلاقة الخاصة بين الطابع الاحتكاري للإنتاج الزراعي وبين تشكل الأسعار، وهو على حق بأن أسعار المنتجات الزراعية تحتوي عنصراً احتكاراً ولكن السعر الاحتكاري ولديه لا يستند إلى أساس قيمي، ويظهر وكأنه ينشأ في نطاق التبادل، بينما هو في الحقيقة جزء من القيمة الزائدة التي يخلقها عمل العامل الزراعيين يتخلى عنه الرأسماليون إلى طبقة المالكين العقاريين للحصول على حق استثمار الأرض، ويضطر سميث إلى الاستنتاج بأن الريع ناتج عن تفوق الأسعار على القيمة، أي عن خرق قانون القيمة.

الشكل الثالث– الريع هو ناتج نشاط (عمل الطبيعة):

يهمل سميث بحث كيفية ظهور الريع التفاضلي، الذي تحققه بعضه قطع الأرض بسبب تفوقها في الخصوبة أو الموقع من السوق على القطع الأخرى التي تقل عنها الخصوبة وقرباً من السوق. وإذ يربط نشوء الريع بظهور الملكية الخاصة على الأرض (الريع المطلق) فهو يستنتج بأن الريع هو عطاء الأرض

لمالكها. ويقف في ذلك موقف الفزيوقراطيين، فيعتبر أن القطاع الزراعي هو قطاع الإنتاج الأكثر ربحية لرأس المال، لأن رأس المال هنا يحقق بالإضافة إلى الربح الوسطي الذي يعادل ما يحققه رؤوس الأموال في القطاعات الأخرى، يحقق أيضاً ريعاً يدفعه الرأسمالي لمالك الأرض. وهنا نجد الشكل الثالث لنظرية الريع الذي يعتبر الريع ناتجاً عن عمل قوى الطبيعة، يقول سميث أنه بعد طرح ناتج عمل الإنسان من الإنتاج الزراعي (يبقى فقط ناتج نشاط الطبيعة نفسها) وهذا تناقض واضح مع نظرية القيمة في العمل.

إن موقف سميث هذا من ريع الأرض موقف غير صحيح علمياً، فإن حجم الريع يتوقف على الشروط الطبيعية فإن ذلك ليس لأن الأرض هي مصدر الريع، وإنما لأن الأرض الأكثر خصوبة هي شرط هام لرفع إنتاجية العمل الزراعي وبالتالي لزيادة استغلال العمال الزراعيين في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية، أما فيما يخص الأرض، باعتبارها وسيلة إنتاج، فهي بالطبع لا تشارك في خلق المنتجات الزراعية رغم إنها تشارك في خلق قيمتها الاستعمالية.

نظرية تقسيم العمل الدولي (الكلفة المطلقة):

لا شك بأن سميث كان يحس بأن حرية التجارة هي مفيدة جداً لبريطانيا ولزيادة ثروتها، والدعوة إليها تنسجم في الوقت نفسه مع مبادئه وأفكاره في الحرية والعفوية، وهو لذلك يحارب مبادئ الحماية التي كانت وما زالت مطبقة في عدد من الدول الأوربية، كما يهاجم نظرة المركانتيليين للميزان التجاري.

ونذكر بأن الفزيوقراطيين لم يحسنوا جيداً هدم المركانتيليه في كل المجالات، لقد كانوا (زراعيين) وكانوا عندما يطالبون بحرية التجارة إنما يقصدون حرية تصدير الحبوب كوسيلة لرفع سعرها وزيادة (الغلة الصافية).

والحقيقة أن الفضل في إيجاد فكرة التجارة الدولية القائمة على تقسيم العمل الدولي يعود إلى سميث (الذي أخذ ذلك عن دافيد هيوم)، وقد طالب سميث أن يتم التخصص بحسب القدرات الطبيعية لكل بلد، فيتم تقسيم العمل الدولي على أساس نفقات الإنتاج المطلقة للسلع (للقمح مثلاً) ومعرفة سعرها في إنكلترا وغيرها والعمل على إنتاجها في البلد ذي الكلفة الأدنى ومبادلتها بالسلع المنتجة. هكذا دوماً بكلف أدنى... فيتحقق قيام (الجمهورية التجارية الكبر) التي تشمل العالم كله والتي تحقق عن طريق المبادلة الحرة (القائمة على مبدأ الربح المزدوج لانخفاض كلفة السلعة المصدرة وانخفاض كلفة السلعة المستوردة) البحبوحة والازدهار.

ولسوف تلقى آراء سميث في هذا المجال صدى واسعاً لدى خلفائه، وإن كان ريكاردو سيضيف إلى أفكار سميث شيئاً فيما يتعلق (بالكلفة المقارنة)، فإن مفهوم تخصص الدول بحسب قدراتها الطبيعية سيلقى أهمية خاصة لدى الكلاسيكيين الجدد، إلا أنه بينما كان سميث يؤكد حرية التجارة بين البلاد، نجد دعاة رأس المال الاحتكاري اليوم في البلدان الإمبريالية بمزيد من الحماية والقيود على الاستيراد والتصدير.

مكانة سميث في تاريخ الأفكار الاقتصادية:

إن من الخطأ الكبير اعتبار سميث قد عبر بفكره عن الثورة الصناعية، فكتابة ثورة الأمم 1776 إنما شهد بدايتها فقط ولم تكن الاكتشافات الصناعية قد بلغت آنذاك مرحلة التأثير على القوى الإنتاجية كي يتمكن سميث من أخذها

جيداً بعين الاعتبار. فلا عجب إن هو بقي ينادي بأهمية الزراعة ويكون إنتاجها (نتيجة تعامل الطبيعة مع عمل الإنسان) مما يزيد كثيراً في ثروة الوطن. ولا عجب أيضاً إن رأينا سميث ينصح بتوظيف رأس المال بالأفضلية في الزراعة ثم في الصناعة وأخيراً في التجارة الخارجية، كما أن سميث لا يبدي تحمساً لإدخال الآلة في المنشآت، بل نراه يناصر ارتفاع أجور العمال، لأن في هذا خيراً للجميع، بينما يناهض الأرباح الكبيرة التي تنتج عن رفع الأسعار وتجبى من المستهلك لمصلحة (السيد).

وتأثير سميث كبير على الفكر الاقتصادي في كثير من المجالات التي تناولها هذا الفيلسوف الإنكليزي بالبحث والاستنتاج، ورغم عدم دقته ومتناقضاته العديدة، فقد لقي مؤلفه (ثروة الأمم) نجاحاً كبيراً فقد ترجم إلى الفرنسية بواسطة جان باتيست ساي في بداية القرن التاسع عشر فطغى بما احتواه على أفكار بقية الاقتصاديين، مما دعا أحد المؤلفين الألمان – مازوفيتز – إلى القول عام 1810 (هناك ملك أقوى من نابليون، ويدعى آدم سميث).

ورغم مضي قرنين من الزمان على صدور كتاب سميث، فإن الجدل لم ينته بعد ول المسائل التي جاء بها، فالاقتصاد السياسي البرجوازي المعاصر يتجاهل ويطمس الأفكار العلمية القيمة التي جاء بها سميث، ويبرز الجوانب الضعيفة لديه، هذا على سبيل المثال شومبيتر وهو واح من أبرز ممثلي الاقتصاد السياسي البرجوازي المعاصر، يرى في كتابه (تاريخ التحليل الاقتصادي) أنه لا يجوز وصف سميث بأنه صاحب نظرية القيمة في العمل، ويرى بأن أهم منجزات سميث هي اعتباره للقيمة بأنها مجموع المداخيل. ومع أن شومبيتر يعتبر سميث الأب الروحي لساي وميل وفالراس ومارشال وغيرهم

نراه يؤكد أن (ثروة الأمم) لم تتضمن أي فكرة تحليلية أو مبدئ أو وسيلة كانت جديدة تماماً في عام 1776.

مثل هذا الكلم الذي يقوله أحد عمداء الاقتصاد السياسي البرجوازي من علم (فن) مسخر لخدمة البرجوازية الاحتكارية في أعلى مراحل الرأسمالية الإمبريالية.

آدم سميث: أبو الاقتصاد

آدم سميث عالم اقتصادي وفيلسوف ومؤلف اسكتلندي من القرن الثامن عشر ويعد أباً للاقتصاد الحديث. جادل سميث ضد Mercantilism وكان مؤيدًا رئيسيًا لسياسات عدم التدخل الاقتصادية. في كتابه الأول، "نظرية المشاعر الأخلاقية"، اقترح سميث فكرة اليد الخفية – ميل الأسواق الحرة لتنظيم نفسها عن طريق المنافسة والعرض والطلب والمصلحة الذاتية. 1

يُعرف سميث أيضًا بخلق مفهوم الناتج المحلي الإجمالي ونظريته في تعويض فروق الأجور. 2 وفقًا لهذه النظرية، تميل الوظائف الخطيرة أو غير المرغوب فيها إلى دفع أجور أعلى كوسيلة لجذب العمال إلى هذه المناصب. 3

1 – موسوعة الفلسفة على الإنترنت. "آدم سميث (1723–1790)". تم الوصول إليه في 1 مارس 2020. آدم سميث، راكيش شارما، تم التحديث في 16 فبراير 2020.
https://www.investopedia.com/updates/adam-smith-economics/#citation-10

2 – معهد آدم سميث. "ثروة الأمم". تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

3 – JSTOR. "تعويض فروق الأجور والسياسة العامة: مراجعة" صفحة 339. تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

كانت مساهمة سميث الأبرز في مجال الاقتصاد كتابه 1776، "تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم". 1

حياة آدم سميث المبكرة:

يبدأ التاريخ المسجل لحياة سميث من هذه المعمودية في 5 يونيو 1723 في كيركالدي، اسكتلندا. تاريخ ميلاده الدقيق غير موثق.1 حضر سميث جامعة غلاسكو في اسكتلندا في سن الثالثة عشرة، ودرس الفلسفة الأخلاقية. في وقت لاحق، التحق سميث بدراسات عليا في كلية باليول المرموقة في جامعة أكسفورد

بعد عودته إلى اسكتلندا، عقد سميث سلسلة من المحاضرات العامة في جامعة إدنبرة. ساعده نجاح سلسلة محاضراته في الحصول على أستاذ في جامعة غلاسكو عام 1751. حصل في النهاية على منصب رئيس الفلسفة الأخلاقية. خلال سنواته التي قضاها في التدريس والعمل في غلاسكو، عمل سميث على نشر بعض محاضراته. نشر كتابه "نظرية المشاعر الأخلاقية" في نهاية المطاف في 1759 كتاب

انتقل سميث إلى فرنسا في عام 1763 لقبول منصب أكثر ربحًا كمدرس شخصي لربيب تشارلز تاونشند، وهو اقتصادي هاو ومستشار الخزانة المستقبلي. خلال فترة وجوده في فرنسا، حسب سميث الفلاسفة ديفيد هيوم وفولتير وبنيامين فرانكلين كمعاصرين. 2

الماخذ الرئيسية:

1 – جامعة جرونينجن. "سيرة آدم سميث (1723–1790)". تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

2 – موسوعة بريتانيكا. "آدم سميث." تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

•آدم سميث كان اقتصاديًا وفيلسوفًا ومؤلفًا اسكتلنديًا من القرن الثامن عشر ويعتبر أبًا للاقتصاد الحديث.

•سميث مشهور بكتابه 1776 "ثروة الأمم."

•شكلت أفكار سميث – أهمية الأسواق الحرة، وأساليب الإنتاج لخط التجميع، والناتج المحلي الإجمالي – الأساس لنظريات الاقتصاد الكلاسيكي.

ثروة الأمم

نشر سميث أهم أعماله "تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" (تم اختصاره إلى "ثروة الأمم") عام 1776 بعد عودته من فرنسا والتقاعد في مسقط رأسه كيركالدي، اسكتلندا. ثروة الأمم "، قام سميث بتعميم العديد من الأفكار التي تشكل الأساس للاقتصاد الكلاسيكي. بنى الاقتصاديون الآخرون على عمل سميث لترسيخ النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، المدرسة المهيمنة للفكر الاقتصادي من خلال الكساد الكبير. إن أفكار سميث واضحة في عمل ديفيد ريكاردو وكارل ماركس في القرن التاسع عشر وجون مايناردكينز وميلتون فريدمان في القرن العشرين. 1

يناقش عمل سميث تطور المجتمع البشري من مرحلة الصياد بدون حقوق الملكية أو المساكن الثابتة إلى الزراعة البدوية مع الإقامة المتغيرة. المرحلة التالية هي مجتمع إقطاعي حيث يتم وضع القوانين وحقوق الملكية لحماية الطبقات المتميزة. وأخيرًا، يوجد مجتمع حديث يتميز بسوق التدخل الحر أو الأسواق الحرة حيث يتم إنشاء مؤسسات جديدة لإجراء معاملات السوق. 2

فلسفة الأسواق الحرة

1 – مؤسسة تعليم الاقتصاد. "بدأ كل شيء مع آدم." تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

2 – موسوعة بريتانيكا. "ثروة الأمم". تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

تؤكد فلسفة الأسواق الحرة على التقليل من دور التدخل الحكومي والضرائب في الأسواق الحرة. على الرغم من أن سميث دعا إلى حكومة محدودة، إلا أنه رأى الحكومة مسؤولة عن قطاعي التعليم والدفاع في أي بلد. 1

تأتي فكرة سميث من "اليد الخفية" التي توجه قوى العرض والطلب في الاقتصاد. كل شخص، من خلال البحث عن نفسه، يساعد عن غير قصد على تحقيق أفضل نتيجة للجميع. من خلال بيع المنتجات التي يرغب الناس في شرائها، يأمل جزار افتراضي ومصنع خباز وخبز في هذا الاقتصاد في كسب المال. إذا كانوا فعالين في تلبية احتياجات عملائهم، فإنهم سيستمتعون بمكافآت مالية، وبينما هم يشتركون في مؤسسة لغرض كسب المال، فإنهم يقدمون أيضًا المنتجات التي يريدها الناس. جادل سميث بأن هذا النوع من النظام يخلق الثروة للجزار، ومصنع البيرة، والخباز، بالإضافة إلى خلق الثروة للأمة بأكملها. 2

الأمة الغنية هي دولة يسكنها مواطنون يعملون بشكل منتج لتحسين أنفسهم ومعالجة احتياجاتهم المالية. في هذا النوع من الاقتصاد، وفقًا لسميث، سيستثمر الرجل ثروته في المؤسسة على الأرجح لمساعدته في كسب أعلى عائد لمستوى خطر معين. غالبًا ما يتم تقديم نظرية اليد الخفية من حيث الظاهرة الطبيعية التي توجه الأسواق الحرة والرأسمالية في اتجاه الكفاءة، من خلال العرض والطلب والمنافسة على الموارد النادرة، بدلاً من كونها شيئًا يؤدي إلى رفاهية الأفراد.

---

1 – مارك سكوسين. "الثلاثة الكبار في الاقتصاد: آدم سميث، كارل ماركس، وجون مايناردكينز." تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

2 – موسوعة بريتانيكا. "المجتمع واليد الخفية". تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

بالنسبة إلى سميث، من الضروري وجود إطار مؤسسي لتوجيه البشر نحو الأنشطة الإنتاجية المفيدة للمجتمع. يتكون هذا الإطار من مؤسسات مثل نظام العدالة المصمم لحماية وتعزيز المنافسة الحرة والعادلة. ومع ذلك، يجب أن تكون هناك منافسة تحرك هذا الإطار. بالنسبة إلى سميث، فإن المنافسة هي "الرغبة التي تأتي معنا من الرحم، ولا تتركنا أبدًا، حتى نذهب إلى القبر". 1

طريقة إنتاج خط التجميع

ولدت الأفكار التي روجت لها "ثروة الأمم" اهتمامًا دوليًا وكانت عاملاً محفزًا في التطور من الثروة القائمة على الأرض إلى الثروة التي تم إنشاؤها بواسطة طرق الإنتاج المتجمعة بفضل تقسيم العمل. استخدم سميث مثال العمل المطلوب لصنع دبوس لتوضيح فعالية هذه الطريقة. إذا قام شخص واحد بتنفيذ الخطوات الـ 18 المطلوبة لإكمال المهام، فلن يتمكن من عمل سوى عدد قليل من الدبابيس في الأسبوع. ومع ذلك، إذا تم إكمال المهام الـ 18 بطريقة خط التجميع بواسطة 10 أفراد، فسوف يقفز الإنتاج إلى آلاف الدبابيس في الأسبوع. يجادل سميث بأن تقسيم العمل والتخصص الناتج ينتج عنه الازدهار. 2

الناتج المحلي الإجمالي

قدمت الأفكار في "ثروة الأمم" الأساس لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي وحولت أعمال الاستيراد والتصدير. قبل نشر "ثروة الأمم"، أعلنت الدول ثروتها

1 – موسوعة بريتانيكا. "المجتمع واليد الخفية". تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.
2 – آدم سميث. "ثروة الأمم"، الصفحات 18–20. تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

على أساس قيمة مخزونها من الذهب والفضة. ومع ذلك، كان سميث ينتقد بشدة التجارية. وجادل بأنه يجب تقييم الدول على أساس مستويات إنتاجها وتجارتها. كان هذا المفهوم هو الأساس لإنشاء مقياس الناتج المحلي الإجمالي لقياس ازدهار الأمة.

في وقت نشر "ثروة الأمم"، كانت العديد من البلدان مترددة في التجارة مع البلدان الأخرى. جادل سميث بضرورة إنشاء التبادل الحر لأن كلا البلدين أفضل حالا من التبادل. 1

ونتيجة لهذا التحول في المواقف تجاه التجارة، كانت هناك زيادة في الواردات والصادرات. جادل سميث أيضًا في تشريع من شأنه أن يجعل التداول أسهل ما يمكن.

تراث آدم سميث

أبرز أفكار سميث – "اليد الخفية" وتقسيم العمل – هي الآن نظريات اقتصادية أساسية. توفي في 19 يوليو 1790، عن عمر يناهز 67 عامًا، لكن الأفكار التي روج لها تعيش في المدرسة الكلاسيكية للاقتصاد وفي مؤسسات مثل معهد آدم سميث، أكبر مؤسسة فكرية نيوليبرالية رائدة في السوق الحرة في بريطانيا. وضعت صورة سميث على ورقة نقدية من فئة 20 £ عشرين جنيه استرليني. 2

1. موسوعة الفلسفة على الإنترنت. "آدم سميث (1723–1790)". تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

2. معهد آدم سميث. "ثروة الأمم". تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

---

1 – معهد آدم سميث. "التجارة الحرة". تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

2 – بنك إنجلترا. "ورقة 20 جنيه استرليني ملاحظة." تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

3. JSTOR. "تعويض فروق الأجور والسياسة العامة: مراجعة" صفحة 339. تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

4. جامعة جرونينجن. "سيرة آدم سميث (1723-1790)". تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

5. موسوعة بريتانيكا. "آدم سميث." تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

6. مؤسسة تعليم الاقتصاد. "بدأ كل شيء مع آدم." تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

7. موسوعة بريتانيكا. "ثروة الأمم". تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

8. مارك سكوسين. "الثلاثة الكبار في الاقتصاد: آدم سميث، كارل ماركس، وجون مينارد كينز." تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

9. موسوعة بريتانيكا. "المجتمع واليد الخفية". تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

10. JSTOR. "هل" تحسين وضعنا "يجعلنا أفضل حالاً؟ آدم سميث على التقدم والسعادة." تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

11. آدم سميث. "ثروة الأمم"، الصفحات 18-20. تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

12. معهد آدم سميث. "التجارة الحرة". تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

13. بنك إنجلترا. "ورقة 20 جنيه استرليني ملاحظة." تم الوصول إليه في 1 مارس 2020.

آدم سميث، راكيش شارما، تم التحديث في 16 فبراير 2020.
https://www.investopedia.com/updates/adam-smith-economics/#citation-10

محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والأنظمة الأوروبية

- آدم سميث ١

إن معظم الاقتصاديين في هذا الزمان يقولون بأن آدم سميث هو مكوِّن علم الاقتصاد الحديث، وهم يستندون في قولهم هذا بأنه منذ انتشر كتابه المسمى بثروة الأمم Wealth of Nations قد نسيت كل الكتب التي وضعت قبله في هذا الفن، أو بعبارة أخرى أنه كسف من كان قبله من علماء الاقتصاد وفاق عليهم، أما أسباب ظهور كتابه على غيره من الكتب، فهي ما يأتي:

- **أولًا:** أنه كان لكتابه في عهده قيمة أدبية كبرى.
- **ثانيًا:** أن آدم سميث اقتبس من آراء من سبقوه من علماء الاقتصاد أهمها وكلون منها، ومما استفاده بالخبرة أو وصل إليه بالدرس نظامًا جديدًا شاملًا. ويظهر أن المؤلفين الذين كان لهم عليه تأثير كبير في حياته، أو كانت أفكارهم من دواعي سلوكه الطريق التي سلكها هم هتشون وهيوم وماندفيل.
- **ثالثًا:** أنه استفاد كثيرًا من آراء الفيزوقراطيين، وقد عاشر أثناء إقامته بباريس عام ١٧٦٥ اثنين من أقطاب المبدأ الفيزوقراطي، وهم تيرجو وديكناي، وقد اقتبس من الفيزوقراطيين رأيًا من أهم آرائهم وأثمنها، وهو ما يتعلق بتقسيم الثروة ولكنه فاق عليهم بنظره الشامل في العلم وتفوقه يرجع؛ لأنه ترك الأنظمة الاقتصادية المفككة، ودخل بالاقتصاد في دائرة العلوم؛ أي إنه صيره علمًا قائمًا بذاته. وإنني أريد في هذا الدرس أن ألخِّص لكم كتاب سميث الشهير وهو ثروة الأمم، فأقول: إن أول ما يلاحظه القارئ الواقف على مبدأ الفيزوقراطيين، هو الفرق العظيم بين سميث وبينهم في ما يتعلق بقيمة العمل، فقد رأيتم في الدرس السابق أن الفيزوقراطيين الذين كانوا لا يعلقون أقل أهمية على العمل،

إنما كل اهتمامهم كان قاصرًا على الأرض، ولكن آدم سميث على عكسهم يؤكد لنا في أول كتابه أن العمل Travil هو مصدر الثروة الحقيقي. هذا هو الفرق الأول وهناك كذلك فرق أساسي بينه وبين الفيزوقراطيين قد جعله أساسًا لكتابه، وهذا هو تقسيمه العمل، وجعل تقسيم العمل عاملًا جديدًا في الحياة الاقتصادية، بل يقول العلَّامة ريست الاقتصادي الفرنسوي الشهير إن نظرية تقسيم الأعمال هي الفكرة الأساسية الجديدة في تعاليم آدم سميث. ولآدم سميث صحيفة مشهورة وصف فيها تقسيم العمل في صناعة الدبابيس، وقد نقلها كل علماء الاقتصاد في مؤلَّفاتهم. قال: إن عاملًا واحدًا لو كان يعمل في معمل الدبابيس بمفرده، لا يمكنه أن يعمل أكثر من عشرين أو ثلاثين دبوسًا على أن نحو عشرة لو اشتغلوا معًا في معمل واحد، يمكنهم في يوم واحد أن ينجزوا نحو ٤٨ ألف دبوس، وينسب سميث قوة تقسيم الأعمال إلى ثلاثة أسباب أولية:

- **أولًا:** أن العامل إذا اختص بعمل فاز فيه بطول العمل وسهل عليه.
- **ثانيًا:** أن العامل إذا اختص بعمل اقتصد كثيرًا من الوقت.
- **ثالثًا:** أن كثيرين ممن يختصون بعمل من الأعمال تطرأ على بالهم اختراعات تسهل عليهم مشاق العمل، وبذا تكثر الاختراعات المفيدة.

ولكن آدم سميث لم يخف عليه أن للإخصاص في حرفة من الحرف أضرارًا كثيرة، كما أن له منافع، فمن أضراره مثلًا ما يأتي:

- **أولًا:** جهل العامل المختص بصنع رأس الدبوس بأمور كثيرة في الحياة؛ لعدم انقطاعه عن صنع رءوس دبابيس معظم أوقات حياته.
- **ثانيًا:** بلادة العامل وانتقاله من الإنسانية للوحشية لانعكافه على عمل خاص.

ولكن كما يظهر لكم أن المضار أقل بكثير من المنافع، وهي شخصية والمنافع عامة. والقاعدة هي أنه إذا كثرت منافع شيء عن مضارِّه لزم العمل به؛ لأنه لا يخلو شيء من مضار. ثم إن آدم سميث قد فطن وأوصى بعلاج يزيل تلك المضار، وهو تعميم التعليم وأن تقوم بنفقته الأمة والحكومة.

ولأجل تشجيع تقسيم الأعمال ينصح آدم سميث بتوسيع أسواق التجارة، وسبب ذلك واضح؛ لأنه لا يمكن انقطاع ألف رجل لصنع دبوس إذا لم تكن الدبابيس تباع بألوف الملايين؛ لذا كانت المتاجرة مع المستعمرات والممالك الأجنبية التي توسع دائرة الصناعة الوطنية من أهم المشجعات على تقسيم العمل.

وقد امتاز آدم سميث على الفيزوقراطيين بأنه ينظر إلى المحصول الاجتماعي — أي إلى كل ما يخرجه الناس — نظرًا شاملًا، وأن هذا المحصول هو نتيجة سلسلة مشروعات متكافلة ومتضامنة مرتبطة بعضها ببعض بحلقة التبادل التجاري؛ لذا كان تقدم كل فرع من فروع الحركة الإنسانية مرتبطًا بتقدم الفروع الأخرى.

وقد نشأ عن هذه النظرية نتيجة عملية، وهي ضرورة تقسيم الضرائب على سائر طبقات الأمة، وفي هذا ما ترونه من مخالفة مبادئ الفيزوقراطيين الذين كانوا يقولون بتوحيد الضرائب. وتقسيم الضرائب هو ما يسمى بنظام الضرائب المتعددة؛ أي أن الضرائب تؤخذ على الأرض من المزارع، وعلى رأس المال من أصحاب المال وعلى العمل ذاته من العمال، ولكن لم يزل هذا التقسيم مطلقًا إنما قد وضع له آدم سميث نظرية مهمة، كان لها شأن عظيم، وهذه النظرية هي نظرية التناسب بين الأصل والضريبة؛ أي احتمال نفقات الحكومة

بالنسبة لطاقة الفرد، لا كما كانت الحال في فرنسا قبل الثروة؛ أي إذ كان الفقراء يدفعون معظم الضرائب والأغنياء لا يدفعون شيئًا.

وقد قال آدم سميث في هذا المعنى جملة مشهورة نصها: إن رعايا كل حكومة ينبغي لهم أن يشتركوا في نفقاتها على قدر ما يمكنهم، وبنسبة مقدرتهم الخاصة ودخلهم الذي يحصلون عليه تحت ظل الحكومة وحمايتها.

وآدم سميث يقسم العمال إلى فريقين:

- (١) فريق العمال المخرجين.
- (٢) فريق العمال غير المخرجين.

وهو يعد الأعمال غير المخرجة تلك الأعمال التي تزول بعد تمامها، ولا يبقى لها أقل أثر مثل أعمال الخدم المنزلية، ولا تدهشوا إذا ذكرت لكم أنه يعد من الأعمال غير المخرجة أعمال القضاة والمحامين والمعلِّمين والأطباء، وسائر الصناعات الحرة. ولعلكم فطنتم أن هذا التقسيم قد سرى إليه من تأثير الفيزوقراطيين، بل إنه يسمي تعاليمهم أقرب تعاليم إلى الحقيقة.

وقد شاع رأي بين بعض الاقتصاديين قائل بأن آدم سميث هو أول الاقتصاديين الصناعيين؛ أي الذين قالوا بأهمية الصناعة على الزراعة، وبذلك يقارنون بين آدم سميث وبين الفيزوقراطيين، ويدعون بأنه مخالف لهم على خط مستقيم؛ لأن الفيزوقراطيين معروفون بأنهم حماة الزراعة، فيكون سميث زعيم حماة الصناعة. وهذا الرأي مردود؛ لأن الثروة الصناعية ابتدأت في وقت ظهور كتاب سميث، كما أننا عند مطالعة الدروس التي كان يُلقيها في مدرسة جلاسجو الجامعة عام ١٧٥٩، لا يمكننا أن نجد أقل علاقة بين أفكاره الجوهرية، وبين الأفكار التي دعت لظهور الصناعات الإنجليزية.

إن آدم سميث لم يختلف كثيرًا في بعض المسائل المهمة عن الفيزوقراطيين، فإنه يوجه انتقادًا مرًّا وسخرية مؤلمة نحو التجار والصناع، تذكرنا بانتقادات الفيزوقراطيين، ومع ذلك هو يدافع بقوة عن أصحاب الأملاك العقارية وعن العمال.

وإذا ورد ذكر العمال وأرباب الأموال أمام سميث؛ فإنه لا يتردد لحظة في إظهار عطفه على العمال، وهو كذلك يقول برفع أجور العمال؛ لأن الأجور المرتفعة تنفع الهيئة الاجتماعية بأسرها، لأن أغلبية الأمة من الأجراء، ولا يمكن لأية هيئة اجتماعية أن تكون سعيدة ما دام أغلب أعضائها فقراء وبائسين. وهو يرد على القائلين بأن الأجور المرتفعة ترفع قيمة نفقات الحياة بأن مكاسب أرباب الأموال الباهظة ترفع قيمة نفقات الحياة أكثر.

ومن الغريب أن آدم سميث قد تنبَّأ بما سوف يقوم بين العمال، وأرباب الأموال من الخلاف، فأشار على الطرفين بطريقة تريحهم إذا استحكم الخُلف، وهذه الطريقة هي التحكيم، يقول آدم سميث: كلما قام خلاف بين العمال وأرباب الأموال، وقام القضاة بفصل هذا الخلاف كان مرشدوهم هم أرباب الأموال، فيجورون على الدوام على العمال، وبناءً على ذلك ينبغي لنا أن نعتبر الحكم عادلًا كلما كان في مصلحة العمال، ولكن إذا كان الحكم في جانب أرباب الأعمال، فيمكننا أن نشك في رأي المحكمين.

أما حب آدم سميث للزراعة، فيماثل حب الفيزوقراطيين لها، وهو يقول عنها إنها أصعب الفنون والصنائع ما عدا الفنون الجميلة، والفنون الحرة (القضاء والتعليم)، وهو ينصح لأصحاب الأموال والأعمال أن يضعوا أموالهم بحسب ما يقضيه القانون الطبيعي؛ أي أولًا في الزراعة، وثانيًا في الصناعة، وثالثًا في التجارة الخارجية.

ومما يدهشنا في مبادئ سميث أنه رغمًا عن نظرية تقسيم الأعمال التي وضعها نراه إذا تكلم عن الزراعة لا يقدر، أو لا يريد أن يساويها بمصادر الثروة الأخرى، بل هو يضعها على رأس سائر الفنون، وهذا لا شك راجع إلى تأثير الفيزوقراطيين، وقد امتاز آدم سميث عدا عن تقسيم العمل بمبدأين آخرين: الأول رأيه في طبيعة الأشياء، ورأيه الثاني في حسن الظن بالأشياء.

ونقصد برأيه في طبيعة الأشياء قوله بأن الأنظمة الاقتصادية لا تأتي بعد تدبير إنما هي تأتي بطبيعتها عفوًا وبدون تعليل، ونقصد بحسن ظنه بالأشياء رأيه القائل: بأن كل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية ترمي إلى غايات حميدة.

إن آدم سميث كان يظن أنه متى أثبت أن وجود الأنظمة الاقتصادية أمر طبيعي، أمكنه في الوقت نفسه أن يثبت اتجاهها في سبيل الخير الإنساني. وأنتم ترون أن هذا غلط واضح من الأستاذ العظيم؛ لأن إثبات صدور أمر من الطبيعة أمر، وإثبات اتجاه هذا الأمر نحو الخير أمر ثانٍ، ولكن آدم سميث ما كان يفصل بينهما، ولكن العلماء الاقتصاديين الذين جاءوا بعده اتخذوا الرأي الأول؛ أي وجود الأنظمة الاقتصادية بطبيعتها، ورفضوا الرأي الثاني؛ أي اتجاه تلك الأنظمة نحو الخير العام.

إن آدم سميث يقول إن الأنظمة الاقتصادية الحالية لم تخرج عن عقل مدبر سائد ذي نظر شامل جميع الأشياء، أو عن فكرة هيئة اجتماعية أرادت تنفيذها بعد طول التفكير والإمعان، إنما الأنظمة الاقتصادية الحاضرة قد وجدت من تكوين عدة أعمال مختلفة وخطط متباينة قام بها الأفراد مطيعين غرائزهم التي تريد بهم الوصول إلى غرض معلوم، هذا هو منشأ الأنظمة الاقتصادية في نظر آدم سميث، وها هو يضرب لنا الأمثال ليثبت لنا صحة قوله. يقول: خذ لذلك مثل تقسيم الأعمال فإنه نتيجة غريزة مشتركة بين سائر البشر دفعتهم

إليها رغبتهم في تبادل المصالح، ثم إن تبادل المصالح والتجارة هي أيضًا نتيجة غريزة مشتركة في البشر، دفعت إليها غريزة النفع الذاتي.

ويضرب لنا مثلًا آخر بالمال — أي النقود — فيقول: إن الإنسان منذ القدم رأى صعوبة التبادل النوعي؛ لذا نشأت في ذهن الرجال فكرة تكوين مادة لا تُرفض في أوقات ما، وتكون على الدوام قابلة للتبادل، وإن الهيئة الحاكمة لم تتداخل في أمر النقود وتضربها باسم الحاكم أو الجمهورية إلا بعد زمن طويل؛ أي بعد أن انتشرت النقود المعدنية في سائر أنحاء العالم.

ومن الغريب كذلك أن يقول آدم سميث بأن المال هو سيد الصناعة؛ أي إنه بدونه لا يتم شيء، مع أنه هو الذي قال في بداية كتابه بشرف العمل على كل شيء سواه، وأنه هو مصدر الثروة المهم. على أنه يظهر لنا أنه لم يقل بذلك إلا ليثبت أن تكوين رءوس الأموال بصفة كونه نظامًا اقتصاديًّا ليس إلا مظهرًا من مظاهر الطبيعة؛ لأن الأموال الكثيرة لا تتكون إلا عند أفراد رأوا مصالحهم في الاقتصاد ولو قليلًا.

ولكن فكرة صدور الأنظمة الاقتصادية عن الطبيعة لا تظهر بجلاء ووضوح إلا عندما يتكلم آدم سميث عن الأخذ والعطاء، أو الطلب والتوريد Offre et demande، فقد ردوا عليه بأن كل صانع أو زارع يزرع ويصنع وهو لا يدري مقدار ما يُطلب منه في السوق، إلا أن سميث يقول: إن قيمة المتاجر تقدر بمقدار العمل الذي احتاج إليه العمل، أو المشقة التي تكبدها العامل.

فالعمل هو مقياس القيمة المتبادلة، هذا هو كما ترون منشأ الفكرة التي اعتمد عليها كارل ماركس في القرن التاسع عشر، عندما قال بأن عمل الإنسان هو المقياس الوحيد لكل شيء، وأخذ سلاحًا قاتلًا ضد مبادئ أنصار المال،

ولكن كيف يمكن قياس العمل الذي ينفق على محصول من المحصولات؛ فإنه قد يتألم صانع دقي في ساعة أكثر مما يتألم صانع آخر له حرفة سهلة في ساعتين؛ ولذلك آدم سميث نفسه يعترف بأنه هذا مستحيل لأنه لا يمكن قياس الصعوبة ولا قياس المهارة، ولذا يقول بأن الهيئات البشرية الأولية هي وحدها التي كان العمل فيها بمفرده مقياسًا لقيمة الأشياء، وهنا بدأ سميث يكوِّن نظرية جديدة خلاصتها أن قيمة إخراج الشيء هو المقياس الصادق لقيمة تبادله، وهو يسمى الثمن الذي تكلفه الأشياء ثمنًا طبيعيًّا لها، وبذا ترون أن سميث قد أوجد أداتين لتقدير أثمان الأشياء، الأولى: العمل الذي يستدعيه الشيء، والثانية: الثمن الطبيعي الذي يتكلفه الشيء. وقد اتخذ علماء الاشتراكية رأيه الأول وبنوا عليه مبادئهم، واتخذ كبار الاقتصاديين رأيه الثاني إلى عهد جيفونز الاقتصادي. أما آدم سميث فإنه لم يأخذ أحد الرأيين ويقل به قولًا قطعيًّا بل بقي مترددًا بينهما، ولكن يظهر أنه مال أخيرًا إلى الرأي الثاني، ووضع للأشياء ثمنين: الأول قيمة تخريجها الطبيعية، ثم وضع ثمنًا آخر سمَّاه ثمن السوق؛ أي الثمن الذي يباع به الشيء، وقد يكون هذا الثمن إما أكثر وإما أقل من الثمن الطبيعي، وإما مساويًا له. والأمر في ذلك راجع إلى الكمية التي يمكن وجودها من الشيء المعروض، فإن قلت ارتفعت قيمته وإن كثرت انحطَّت قيمته، وهذه هي نظرية الثمن، وبها يمكننا أن نقول: إن سميث أثبت كون الأنظمة الاقتصادية طبيعية المصدر؛ لأن سميث يقول إن كل كمية من المتاجر يؤتى بها إلى السوق تسير بطبيعتها نحو ثمن معلوم مقيَّد بالكمية وبالمطلوب. وهذه النتيجة المدهشة يقول عنها آدم سميث إنها نتيجة المصلحة الذاتية، وهذا القانون يجد تطبيقه في معظم الأحوال لا فيها كلها، وهذه النظرية تسمى نظرية التوفيق بين المطلوب وبين الكمية، وهي أساس نظرية

التخريج Production التي يعول عليها سائر علماء الاقتصاد في الوقت الحاضر.

وقد طبق آدم سميث نظريته هذه في مسألتين مهمتين: الأولى مسألة النسل، والثانية مسألة النقود. فقد قال عن السكان إن الناس ككل المتاجر يمكن تقليل طلبها أو تكثيره، فإن كثر طلب الناس كثر الناس وإن قل قل.

أما عن النقود فإن آدم سميث يقول: بأنها ليست إلا تجارة ككل المتاجر، بل إنها أقل قدرًا من غيرها. إن ثروة البلاد الحقيقية لا تقدر بالمال إنما تقدر بما فيها من الأرض والعمارات والأشياء التي يمكن الانتفاع بها. أو بعبارة أخرى ثروة البلاد هي المحصول السنوي من أرضها وعملها، أما النقود فهي لا ينتفع بها كما ينتفع بالقمح، إنما هي أداة لتداول الثروة ليس إلا؛ لذا يقول آدم سميث بأهمية الأوراق المالية البنك نوت لأنها بوجودها وباستغناء الناس بقطع من الورق عن مقادير وافرة من الذهب والفضة، أمكن للأمة الانتفاع بما عندها من الذهب والفضة بإرساله خارج البلاد لزيادة الثروة الحقيقية. وخلاصة القول في هذا الباب أن السياسة التي تعمل على تكويم المال في بلد من البلاد هي مخالفة لفكرة ثراة الأمة؛ لأن المقدار الكثير من المال لا يزيد ثروة الأمة إنما هو على العكس يضايقها. وما يصدق على النقود المعدنية يصدق على الأوراق المالية؛ لذا كانت تلك الأوراق المالية تابعة لقانون ثابت، يقضي عليها بأن لا تزيد عن المطلوب وإلا هبطت قيمتها.

ما هي إذن هذه القوة الخفية التي تحرك الناس نحو هذه الأعمال الكبرى ونحو حياة التقدم؟ الجواب على ذلك هو المصلحة الذاتية، ورغبة الإنسان في تحسين حاله، وغريزة الفرد التي لا تفتأ تحثه على التقدم.

فخلاصة فكر آدم سميث في هذا الباب هي وجود نظامات اقتصادية بطبيعتها، وأن هذه الأنظمة محفوظة بمصالح الأفراد وشهواتهم ورغباتهم المختلفة.

فالفرق الأساسي بين آدم سميث وبين الفيزوقراطيين هو واضح جلي، فإن الفيزوقراطيين يقولون بنظام طبيعي ينبغي اكتشافه وتطبيقه بواسطة ملك مستبدٍ عالٍ. أما آدم سميث فيقول بأن هناك نظامًا طبيعيًّا موجودًا لا نحتاج للبحث عنه لأنه أمامنا ونشعر به في كل لحظة، وهو المصلحة الذاتية، وأن أمام هذا القانون عقبات كثيرة، ولكنه يفوز على كل عقبة.٢

وبقي علينا الفكرة الأساسية الثانية التي تظهر في مبادئ آدم سميث، وهي قوله بأن سائر الأنظمة الاقتصادية التي صدرت عن الطبيعة عفوًا ليس لها وجهة إلا الخير المحض، فهو يجمع في جملة واحدة رأيين مختلفين: الأول صدور الأنظمة الاقتصادية عن الطبيعة، والثاني اتجاه تلك الأنظمة نحو سعادة الإنسان.

فإن النفع الذاتي لكل شخص يكون الحالة الاقتصادية ويحتفظ بها، ثم إنه يضمن مسير الأمة نحو التقدم والثروة، وبعبارة أخرى يريد سميث أن يقول إن الأنظمة الاقتصادية الطبيعية صادرة عن العناية الإلهية؛ لأن خيرها كما رأيتم لا يحد.

قال آدم سميث في نبذة تكلم فيها عن استعمال رءوس الأموال: إن الإنسان وهو يتبع نفعه الذاتي ترشده يد خفية إلى الوصول إلى نتيجة لم تكن في الحسبان. وهذا ما يطرأ له في شئون كثيرة.

(ثروة الأمم الجزء الأول ص٤٢١ الكتاب الرابع الفصل الأول).

ومما ينبغي لنا ملاحظته أن الأمثلة التي أعطاها آدم سميث كلها تتعلق بنظامات اقتصادية، يظهر فيها الخير المحض حقيقة، ولا ريب في أنه اختار أمثالًا من المسائل الاقتصادية التي يتوفر فيها الشرطان اللذان فرضهما، وهما صدور الشيء عن الطبيعة واتجاهه نحو الخير المحض، وغاية سميث من هذا واضحة؛ لأنه يريد أن يتأثر من يطالع كتابه برأيه، فذكر تقسيم الأعمال اختراع النقود تكون رءوس الأموال وما يشبه ذلك، وفي كلامه عن رءوس الأموال نراه يقول إن المال إذا تكوَّن يبحث بذاته عن المصارف التي تكون ذات النفع الأعم للهيئة الإنسانية. وقد بلغ هنا المنتهى من الرغبة في الإدلال على رأيه؛ لأنه متى ذكرنا واعتقدنا صحة رأيه — أي إن المال إذا تكون يبحث بذاته عن المصارف التي تكون ذات النفع الأعم للهيئة — فهذا كذلك يدل على أن التحصيل كله (أي إخراج سائر الصناعات والزراعات والأعمال) مرتب ومنظم على أحسن نظام كافل لإسعاد البشر وإنجاحهم.

وقد ميَّز سميث أربعة مصارف للأموال: الأول الزراعة، والثاني الصناعة، الثالث التجارة بالجملة، الرابع التجارة بالقطاعي، وفي التجارة بالجملة يميِّز ثلاثة أنواع: التجارة الداخلية والتجارة الخارجية وتجارة النقل، وقد فضل سميث الزراعة على سائرها، ثم تلتها الصناعة ثم التجارة الداخلية وهكذا.

فإذا أرادت أمة أن تنتفع أعظم انتفاع بثروتها، فعليها أن تصرف أموالها في تلك المصارف حسب الترتيب الذي ارتآه سميث، فينبغي عليها أولًا الاشتغال بالزراعة، ثم لا تضع أموالها في المصارف الأخرى إلا إذا احتاجت لذلك.

وقد ظهر لسميث أن هذا هو ما يفعله أصحاب الأموال بطبيعتهم؛ أي إنهم لا يخاطرون بأموالهم إلا في الزراعة أولًا، ثم تتلوها سائر المصارف على التدريج، وبعبارة أخرى يظهر لنا أن رغبة أصحاب الأموال المزدوجة في حفظ

الأموال أولًا على مقربة منهم، وفي الانتفاع بأكثر ما يمكن الانتفاع به ثانيًا هي التي تسيرهم في الطريق التي اختطها آدم سميث.

ولكن هذا الرأي الذي بنى آدم سميث عليه العلالي والقصور مردود لمن يُمعن النظر فيه، وذلك أنه يعين أفضلية مصارف الأموال بكثرة ما فيها من الأموال، أو بعدد العمال الذين يعملون بها. ولكن المتأمل يرى انصراف رءوس الأموال واتجاه عدد عظيم من العمال نحو صناعة أو مصرف ما يدل على توفُّر الطلب، ومتى كان أيها الإخوان توفُّر الطلب دليلًا على النفع الاجتماعي؟! إننا إذا رأينا بمصر ألف عبد يشترى، ثم رأينا ارتفاع أثمان الخصي، فهذا لا يدل — على الإطلاق — على شدة نفع الرق، وإن كان يدل على شدة الرغبة في الحصول على العبيد.

على أن الذي يعضدنا في ردنا على آدم سميث هو ما نراه أثناء تقريره هذا المبدأ من إبدائه ببساطة كنتيجة لأبحاثه ومشاهداته لا كأنه نظرية ثابتة لا تقبل الطعن. مثال ذلك أنه يقول في أغلب الأحيان: «يتفق النفع الذاتي والنفع العام.» أو يقول في معظم الأوقات يحدث الانسجام بين نفع الفرد ونفع المجموع، كما أنه لم يتردد لحظة في ذكر الأحوال التي لا يتفق فيها النفع الفردي والنفع العام، وهي حال التجار وأصحاب المعامل.

ثم إن سميث لا يقول بإطلاق هذا المبدأ في كل الأشياء، وأنه قاصر على تحصيل الثروة، ولكن لا يشمل توزيعها، بل إنه لم يدع مرة في كتابه أن توزيع الثروة يتم على أعدل وأحسن حال. وقد قال عن الملاك وأصحاب رءوس الأموال إنهم يحبون أن يحصدوا حيث لم يغرسوا. ثم إنه ذكر نبذًا كثيرة من كتابه أن الربح والإيراد مأخوذة من محصول العمل، ومجرد التصريح بهذا الرأي يكفي أن يكون داعيًا لوصف سميث بأنه أول من قال بالأفكار الاشتراكية.

حرية التجارة

والنتيجة العملية لنظريات آدم سميث هي لا شك حرية التجارة؛ لأن سميث لم يَرُقْهُ أي نظام اقتصادي يقضي بالتفاضل أو التقييد؛ لذا كان نظام الحرية المطلقة في التجارة هو النظام الذي تصبو إليه نفسه، وما دام الإنسان لا يخرق قوانين العدل فينبغي أن يترك وشأنه باحثًا عن منفعته التي وجدها ومزاحمًا بماله وحذقه مال وحذق من يشاء من الناس. وبعبارة أخرى آدم سميث ينصح بعدم تداخل الحكومة في المسائل الاقتصادية، ومعزاه هو رأي الفيزوقراطيين بعينه إلا أن سميث وصل إليه بطريقة علمية أكثر وضوحًا وتساهلًا من طريقة الفيزوقراطيين. بل إن سميث يشرح حقيقة مهمة، وهي أن الحكومة غير صالحة بذاتها وبطبيعتها للقيام بالأعمال الاقتصادية، وقد استند على حججه في هذا الباب كل علماء الاقتصاد المخالفين لتداخل الحكومة في الحياة الاقتصادية.

وحيث إن سميث يطلق الحرية للفرد، ويمنع الحكومة من التداخل في الحياة الاقتصادية القومية، فقد امتاز بآراء خاصة به عن الفردية individualisme، فهو يقول: إنه لا بد لأي مشروع خاص يراد أن يعم نفعه المجموع من شرطين:

- **الأول:** أن يكون وراءه باعث النفع الذاتي الفردي.
- **الثاني:** أن تحيط به المزاحمات المطلوبة والضروري وجودها.

فلو عدم أحد هذين الشرطين من مشروع ما كانت العاقبة على الجمهور منه سيئة سوء عاقبة المشروعات التي تقوم بها أو تتداخل فيها الحكومة.

والذي نراه من مبادئ سميث أنه يبغض بعض المشروعات الخاصة الجماعية collectivist مثل الشركات المساهمة؛ وذلك لأن النفع الشخصي الفردي غير موجود فيها. ويستثني من هذه الشركات بعض المشروعات ذات

النفع العام مثل المصارف (البنوك) وشركات التأمين على الحياة وشركات المياه، وهذا لأن المشروعات يقل فيها التغيير؛ لأن أعمالها تتحول إلى شكل دائم ثابت routine.

ثم إن سميث حارب الاحتكار الذي يعطي امتيازه لفرد أو لشركة، وقد وقف فصلًا كاملًا من كتابه الممتع على محاربة الشركات الكبرى ذات الامتيازات الباهظة التي تأسست في القرنين السابع والثامن عشر لاستغلال المتاجر الاستعمارية، وأشهرها شركة الهند الشرقية.

ذكرت لكم أن سميث مخالف لتداخل الحكومة في الشئون الاقتصادية الداخلية، إلا أن هذا التحريم له حدود، فهو يبيح تداخلها في إدارة بعض المصالح التي لا يمكن انتظامها بدون هيمنة السلطة العمومية، وهي مصلحة البريد والتعليم الابتدائي الإجباري، وامتحانات الحكومة الضرورية للالتحاق بالوظائف العمومية.

ومن الغريب أن آدم سميث قد تنبَّأ بما سوف يقوم بين العمال وأرباب الأموال من الخلاف، فأشار على الطرفين بطريقة تريحهم إذا استحكم الخلف وهذه الطريقة هي التحكيم. يقول آدم سميث: كلما قام خلاف بين العمال وأرباب الأموال، وقام القضاة بفصل هذا الخلاف؛ كان مرشدوهم هم أرباب الأموال، فيجورون على الدوام على العمال؛ وبناءً على ذلك ينبغي لنا أن نعتبر الحكم عادلًا كلما كان في مصلحة العمال، ولكن إذا كان الحكم في جانب أرباب الأعمال، فيمكننا أن نشك في رأي المحكمين.

أما حب آدم سميث للزراعة فيماثل حب الفيزوقراطيين لها، وهو يقول عنها إنها أصعب الفنون والصنائع ما عدا الفنون الجميلة والفنون الحرة (القضاء والتعليم)، وهو ينصح لأصحاب الأموال والأعمال أن يصرفوا أموالهم بحسب

ما يقتضيه القانون الطبيعي أي: أولًا في الزراعة وثانيًا في الصناعة، وثالثًا في التجارة الخارجية من الخارج أقل قيمة من البضائع التي تصنع في الوطن؛ ولذا شراؤها بأثمان تافهة فيه خسران؛ لأنها لا تعادل أثمانها. وأما أن تكون الصنائع متأخرة في الوطن فينبغي أولًا خلق الصنائع غير الموجودة، ثم تشجيعها ولو تكلفت الأمة مهما تكلفت في أول الأمر؛ لأنها بعد ذلك تعود فتربح من مصانعها ولا تحتاج للغير، ومثال ذلك ما حدث لليابان في تجارة الورق. فإن هذه الأمة الجليلة رأت أنها تنفق أموالًا باهظة في شراء الورق من الخارج فقام بعض رجالها بتأسيس معامل للورق، ولما كانت الصناعة حديثة العهد كان المعمل الياباني يخرج ورقًا أقل حسنًا من الورق الخارجي، ولكنه أغلى ثمنًا فقام بعض المتشرعين وأبدى الرأي الذي أبداه آدم سميث، فردوا عليه بأنه لا بد من تشجيع الصنائع الوطنية في أول الأمر، وفعلًا كان هذا ولم يمضِ زمن طويل حتى أصبحت المعامل اليابانية تخرج ورقًا أحسن في النوع، وأرخص في الثمن من الورق الخارجي، واقتصدوا كذلك ثمن النقل والسمسرة.

وقد تكلم سميث عن التجارة الدولية، فدافع عنها وشجعها، وذلك في مصلحة المخرجين الأصليين، ومن العجيب أن أثر تعاليم خصومه التجاريين مركنتيلست ظاهر في هذا الدفاع؛ لأنهم هم أول من اهتم بمصلحة المخرجين دون سواهم.

ثم ذكر قوانين الملاحة التي أصدرها كرومويل Navigation Acts، وغايتها مزاحمة الأساطيل الهولاندية والقضاء عليها، فقال عنها إنها ربما أفادت التجارة ولكنها بقطع النظر عن هذه الإفادة، فإنها أعقل القوانين التجارية الإنكليزية؛ لأن غايتها كانت حماية الأوطان وحماية الأوطان أعظم نفعًا من حماية التجارة.

ومن النصائح العلمية المفيدة التي أبداها سميث بشأن حرية التجارة، هي إقلاع إنكلترا من وضع حقوق جمركية على سائر الواردات والصادرات، واكتفاؤها بوضع حقوق مرتفعة على بعض الواردات المهمة الكثيرة الورود، والتي لا يضر تغريمها كثيرًا مثل الدخان والخمور والكاكو والسكر، وهذه الحقوق هي مالية لا جمركية.

وقد اتبعت إنكلترا هذه النصيحة، ولا تزال سائرة عليها من عهد آدم سميث إلى الآن.

ظهر لكم ممَّا تقدم أيها الإخوان أن آدم سميث قد حاول فعلًا في هدم الأنظمة الاقتصادية القديمة بما رتبة أهمها مثل الحماية الجمركية وما يشبه ذلك، ولكن يظهر لنا أن حوادث التاريخ ذاتها هي التي تحوِّل الأشياء وتهدم المبادئ، وتفعل العجائب وتأتي بالمعجزات، فإن الحرب التي قامت بين أميركا وإنكلترا المسماة بحرب الاستقلال هي التي أظهرت فساد الأنظمة الاقتصادية القديمة، وساعدت على تغييرها أكثر ممَّا فعلت مؤلفات آدم سميث؛ لأن انفصال ولايات أمريكا الشمالية عن إنكلترا أظهر أمرين جليين:

- **أولًا:** فساد الأنظمة الاستعمارية التي تدعو المستعمرات الناجحة إلى الثورة.
- **ثانيًا:** عدم نفع نظام الحماية الجمركية؛ لأن تبادل التجارة بين إنكلترا والولايات المتحدة نما وزاد بعد استقلال الولايات بما لم يسبق له مثيل، وقد دل هذا على أن علاقة إنكلترا السياسية بالولايات المذكورة لم تكن هي الداعي لوجود العلاقة التجارية؛ لذا كتب جان باتيست ساي في ١٨٠٣ أنها لم تعد خسارة على أمة بربح، مثل الربح الذي عادت به خسارة الولايات المتحدة على إنكلترا.

وقد ظهرت آثار مبادئ سميث في حياته؛ فإن اللورد نورث رئيس وزراء إنكلترا في عهده انتفع بآرائه، ولما كان في حاجة إلى أموال وضع ضرائب على منازل السكنى وغيرهما، مما أشار به سميث، ثم إن سميث أثر في بيت الوزير الإنكليزي الشهير، فعقد أول معاهدة تجارية بين فرنسا وإنكلترا وغايتها حرية التجارة.

وهذا ختام القول على آدم سميث

١ محاضرة بتاريخ: الاثنين ١٦ يناير سنة ١٩١١.

٢ محاضرة بتاريخ: ٢٣ يناير سنة ١٩١١.

https://www.hindawi.org/books/91480861/2/

آدم سميث

آدم سميث (و. **17 يونيو 1723** - ت. **17 يوليو 1790**)، هو باحث **إقتصادي** يعرف بنظرية إقتصادية تحمل إسمه، تقوم هذه النظرية على اعتبار أن كل أمة أو شعب يملك القدرة على انتاج سلعة أو مادة خام بكلفة أقل بكثير من باقي الدول الأخرى، فإذا ما تبادلت الدول هذه السلع عم الرخاء بين الجميع، تقوم **إتفاقية التجارة العالمية** على كسر الحواجز أمام انتقال السلع لكي تعم **العالم**، لكن انتقال هذه السلع يتفاوت من حيث الإنتاج **والإستهلاك** بين **دولة** وأخرى وبالتالي هناك دول مستفيدة اقتصاديا أكثر بكثير من غيرها، أن مبدأ آدم سميث الإقتصادي لا يمكن تطبيقه على أرض الواقع ضمن هذه الظروف.

حياته

ولد آدم في كيركالدي **باسكتلندا**. وقد اشتهر بكونه **فيلسوفا** واقتصاديا من القرن الثامن عشر، ودرس بجامعة **جلاسجو**، وتقلد سنة **1766** وظيفة مدرس خصوصي في لدوق بكليوتش. وذلك بسبب عمله الفلسفي **نظرية الوجدان الأخلاقي** الذي كتبه عام **1759**. ثم انتقل إلى فرنسا، وذلك كان المنطلق لكتابه **ثروة الأمم**، وعاد إلى انكلترا في عام **1766**.

كان آدم سمث بعد هيوم أعظم شخصية في التنوير الاسكتلندي. وقد مات أبوه قبل مولده (1723) بشهور، وكان مراقباً للجمارك في كركلدي. وكانت المغامرة الوحيدة تقريباً في حياة رجل الاقتصاد يوم خطفه الغجر وهو طفل في الثالثة ثم تركوه على جانب الطريق بعد أن طوردوا. وبعد أن تلقى آدم بعض التعليم المدرسي في كركلدي، واختلف إلى محاضرات هتشسن في جلاسجو، ذهب إلى أكسفورد (1740) حيث وجد المدرسين كسالى تافهين كما سيصفهم جبون في **1752**. وعلم سمث نفسه بالإطلاع، ولكن سلطات الكلية صادرت النسخة التي اقتناها من مبحث هيوم في الطبيعة البشرية بحجة أن الكتاب لا يصلح إطلاقاً لشاب مسيحي. وكفته سنة واحدة مع أساتذة الكلية؛ وكان أكثر حباً لأمه، فعاد إلى كركلدي، وواصل استغراقه في القراءة. وفي 1748 انتقل إلى إدنبرة، حيث حاضر مستقلاً في الأدب والبيان. وقد أعجبت محاضرته بعض ذوي النفوذ، فعين في كرسي المنطق بجامعة جلاسجو (1751)، وأصبح بعد عام أستاذ الفلسفة الأخلاقية–التي شملت الأخلاق، والقانون، والاقتصاد السياسي. وفي **1759** نشر استنتاجاته الأخلاقية في كتابه "نظرية العواطف الأخلاقية"، الذي حكم الكل بأنه "أهم كتاب كتب في هذا الموضوع الشائق"(40)متجاهلاً في هذا الحكم أرسطو وسبينوزا.

وقد استخلص سمث أحكامنا الأخلاقية من ميلنا التلقائي لتخيل أنفسنا في نوقف الغير؛ فنحن بهذا نردد أصداء عواطفهم، وبهذا التعاطف، أو المشاركة الوجدانية، نحمل على الاستحسان أو الاستهجان(41). والحس الأخلاقي متأصل في غرائزنا الاجتماعية، أو في العادات العقلية التي نتخذها بوصفنا أفراداً في المجتمع، ولكنه لا يتعارض مع محبة الذات. وقمة التطور الأخلاقي للإنسان يبلغها حين يتعلم لأن يحكم على نفسه كما يحكم على الآخرين، "وأن يسوس نفسه طبقاً للمبادئ الموضوعية–مبادئ الإنصاف، والقانون الطبيعي، والحكمة، والعدالة"(42). والدين ليس المصدر ولا الركيزة لعواطفنا الأخلاقية، ولكن هذه العواطف تتأثر تأثراً قوياً بالإيمان بانبعاث الناموس الأخلاقي من إله في يده الثواب والعقاب(43). وفي 1764 عين سمث–الذي بلغ الآن الحادية والأربعين–معلماً خاصاً ومرشداً يرافق الدوق بكليوتمش البالغ ثمانية عشر ربيعاً في سياحة في أوربا. وقد أتاح له الأجر الذي كان يتقاضاه في هذه المهمة–وهو 300 جنيه في العام–الاطمئنان والفراغ اللذان أعاناه على تأليف رائعته التي بدأ كتابتها خلال إقامته في تولوز ثمانية عشر شهراً. وقد زار فولتير في فرنيه، والتقى في باريس بهلفتيوس ودالمبير وكرتيه وطورجو. فلما عاد إلى إسكتلندة عام 1766 عاش السنوات العشر التالية قانعاً مع أمه في كركلدي عاكفا على تأليف كتابه. وظهر الكتاب واسمه "بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها" عام 1776. وقد رحب به هيوم في رسالة بعث بها إلى سمث ومات بعدها بقليل.

وكان **هيوم** نفسه في مقالاته قد أعان على تشكيل آراء سمث الاقتصادية والأخلاقية جميعاً. فقد سخر من "المذهب المركنتلي" الذي حبذ التعريفات الجمركية الحامية، والاحتكارات التجارية، وغيرها من الإجراءات الحكومية التي

يراد بها ضمان زيادة الصادرات على الواردات، والاستكثار من المعادن النفيسة باعتبارها الثروة الأساسية للأمة. وقال هيوم أن هذه السياسة أشبه بالجهاد لمنع الماء من بلوغ مستواه الطبيعي، ثم عاد لتحرير الاقتصاد من "المعوقات التي لا يحصى عددها... والرسوم التي فرضها على التجارة جميع أمم أوربا وفاقتها كلها إنجلترا في هذا المضمار". وكان سمث بالطبع على بينة من الحملة التي شنها كرتيه وغيره من الفزيوقراطيين الفرنسيين على اللوائح والأنظمة المعوقة للصناعة والتجارة والتي فرضتها نقابات الطوائف الحرفية والحكومات، ومطالبتها بسياسة من عدم التدخل تترك الطبيعة تجري مجراها، وتجد فيها جميع الأسعار والأجور مستواها في منافسة حرة. وكانت الثورة الوليدة آنئذ في أمريكا على القيود التي فرضتها بريطانيا على تجارة المستعمرات جزءاً من خلفية تفكير سمث. ولو استرشدت الحكومة البريطانية بحرية التجارة التي أشار بها لكان من الجائز ألا يشهد عام صدور كتابة "إعلان الاستقلال" الأمريكي. وكان لسمث آراء في النزاع بين بريطانيا وأمريكا. فعنده أن الاحتكار الإنجليزي لتجارة المستعمرات "من الذرائع الخبيثة التي يستخدمها النظام المركنتلي". وقد اقترح إعطاء أمريكا استقلالها دون مزيد من النزاع ما دام المستعمرون يرفضون أن تجبى منهم الضرائب لدعم نفقات الإمبراطورية البريطانية "وبهذا الفراق، فراق الأصدقاء المتفاهمين، لن تلبث المودة الطبيعية التي بين المستعمرين ووطنهم الأم. أن تنتعش بسرعة، وقد تحملهم. على إيثارنا في الحرب كما يؤثروننا في التجارة، وبدلاً من أن يكونوا رعايا مزعجين مشاغبين يصبحون أوفى... وأكرم حلفاء لنا". ثم أضاف:

"لقد بلغ التقدم السريع الذي أحرزه ذلك البلد هذا المبلغ الكبير من الثروة والسكان والتحسين، بحيث قد لا ينقضي أكثر من قرن إلا قليلاً حتى يزيد ما

تغله أمريكا من مال على حصيلة الضرائب البريطانية. وعندها ينقل مقر الإمبراطورية–بالطبع نفسه إلى ذلك الجزء من الإمبراطورية الذي ساهم بأكبر نصيب في الدفاع عن الكل وفي دعمه". [2]

وقد عرف سمث ثروة أمة من الأمم لا بأنها مقدار الذهب أو الفضة الذي تمتلكه، بل الأرض وتحسيناتها وغلاتها، والشعب وجهده وخدماته ومهاراته وسلعه. وكانت نظريته أن أكبر الثروات المادية تكون نتيجة لأكبر الحريات الاقتصادية، وهذا مع بعض الاستثناءات. وحب المنفعة الشخصية أمر عام بين جميع الناس، ولكننا لو سمحنا لهذا الدافع القوي بالعمل بأقصى حرية اقتصادية لحفز من النشاط والجرأة والمنافسة ما يثمر من الثروات أكثر من أي نظام آخر عرفه التاريخ، (وهذه الفكرة هي فحوى قصة مندفيل الخرافية على النحل. في شرح تفصيلي) وقد آمن سمث بأن قوانين السوق–خصوصاً قانون العرض والطلب–ستنسق بين حرية المنتج ومصلحة المستهلك؛ ذلك أنه لو حقق المنتج أرباحاً باهظة لدخل غيره الميدان نفسه، ولأبقى التنافس المتبادل بينهما الأسعار والأرباح في نطاق حدود معقولة. ثم أن المستهلك سيتمتع بضرب من الديموقراطية الاقتصادية. ذلك أنه بالشراء أو برفض الشراء سيقرر إلى حد كبير أي السلع تنتج، وأي الخدمات تقدم وبأي مقدار وثمن، بدلاً من أن تملي الحكومة كل هذه الأمور.

واتباعاً للفزيوقراطيين (ولكن مع الحكم بأن نواتج العمل وخدمات التجارة ثروة حقيقية كنتاج الأرض) دعا سمث لإنهاء الرسوم الإقطاعية، والقيود النقابية، واللوائح الاقتصادية الحكومية، والاحتكارات الصناعية أو التجارية، لأنها جميعاً تحد من تلك الحرية التي تتيح التحرك بعجلات الإنتاج والتوزيع، بسماحها للفرد بأن يعمل، وينفق، ويوفر، ويشتري، ويبيع كما يشاء. وعلى

الحكومة أن تطلق حرية العمل دون تدخل منها، وأن تترك الطبيعة–أي نوازع الناس الفطرية–تعمل طليقة، وأن تسمح للفرد بأن يدبر أمره بنفسه، وأن يجد عن طريق التجربة والخطأ العمل الذي يستطيع أداءه، والمكان الذي يستطيع شغله، في الحياة الاقتصادية، وأن تدعه يغرق أو يعوم.

"إننا لو اتبعنا نظام الحرية الطبيعية هذا، لكان على الملك (أو الدولة) ثلاثة واجبات تتطلب الاهتمام بها"... أولها واجب حماية المجتمع من عنف وغزو جماعات مستقلة أخرى؛ وثانيها واجب حماية أسي عضو في المجتمع، جهد الاستطاعة، من ظلم وقهر كل عضو آخر فيه، أي واجب إرساء إدارة صارمة للعدالة؛ وثالثها واجب الإنفاق على الأشغال العامة والمؤسسات العامة التي لا يمكن إطلاقاً أن يكون من مصلحة أي فرد، أو أي نفر قليل من الأفراد، القيام بها أو الإنفاق عليها.

هنا نجد صيغة الحكومة الجفرسونية، والهيكل العام لدولة تتيح للرأسمالية الجديدة أن تنمو وتترعرع جداً. على أن الصيغة كانت تنطوي على ثغرة. فما الرأي إذا كان منع الظلم يتضمن الالتزام بمنع استخدام الماكرين أو الأقوياء للسذج أو الضعفاء استخداماً غير إنساني؟ وقد أجاب سمث: أن ظلماً كهذا لا ينجم إلا عن الاحتكارات المقيدة للمنافسة أو التجارة، وقد وعدت مبادئه لإلغاء الاحتكارات. ويجب أن نعتمد في تنظيم الأجور على تنافس أرباب العمل على العمال، وتنافس العمال على الأعمال؛ وكل المحاولات التي تبذلها الحكومات لتنظيمها تحبطها قوانين السوق إن عاجلاً أو آجلاً. ومع أن العمل (لا الأرض كما أعتقد الفزيوقراطيين) هو المصدر الوحيد للثروة، إلا أنه سلعة، شأنه شأن رأس المال، وهو خاضع لقوانين العرض والطلب. "كلما حاول القانون تنظيم أجور العمال، كان التنظيم دائماً بخفض هذه الأجور لا رفعها"(51)، وذلك

لأنه "كلما حاولت الهيئة التشريعية تنظيم الفوارق بين السادة وعمالهم، كان مستشاروها دائماً هم السادة"(52). وهذا الكلام كتب في وقت كان فيه القانون الإنجليزي يجيز لأرباب العمل، ويحرم على العمال، تنظيم أنفسهم حماية لمصالحهم الاقتصادية. وقد ندد سمث بهذا التحيز من جانب القانون، وتوقع حصول العمال على أجور أفضل لا بالتنظيم الحكومي بل بالتنظيم العمالي.

وكان رائد الرأسمالية المزعوم هذا دائم الانحياز إلى العمال ضد أصحاب الأعمال. فحذر من مغبة ترك التجارة ورجال الصناعة يقررون سياسة الحكومة:

"أن مصلحة التجار... في أي فرع من فروع التجارة أو الصناعات هو دائماً مختلف من بعض الوجوه بل متعارض مع مصلحة الجمهور... واقترح أي قانون جديد، أو أي تنظيم للتجارة، يصدر عن هذه الطبقة ينبغي دائماً الاستماع إليه بغاية الحذر... فهو صادر عن طبقة من الناس... لهم بوجه عام مصلحة في أن يخدعوا الجمهور بل أن يبغوا عليه، وهم... في مناسبات كثيرة خدعوه وبغوا عليه أيضاً".

أهذا آدم سمث أم كارل ماركس؟ غير أن سمث دافع عن الملكية الخاصة لأنها حافز لا غنى عنه للجرأة والمغامرة، وآمن بأن عدد الأعمال المتاحة، والأجور المدفوعة، سيتوقف أولاً وقبل كل شيء على تجميع رأس المال واستخدامه. ومع ذلك فقد دعا لرفع الأجور باعتبار هذا الرفع مجزياً لصاحب العمل والعامل على السواء، وألح على إلغاء الرق على أساس أن "العمل الذي يؤديه الأحرار هو في النهاية أرخص من ذلك الذي يؤديه العبيد".

وحين ننظر إلى سمث ذاته، في مظهره، وعاداته، وخلقه، نعجب كيف كتب رجل معزول على هذا النحو عن عمليات الزراعة والصناعة والتجارة في

هذه الواقعية والبصيرة والجرأة. لقد كان شارد الذهن كنيوتن، قليل الاعتداد بالعرف والتقاليد، ومع أنه كان عادة مهذباً لطيفاً، فقد كان في وسعه أن يقابل جلافة صموئيل جونسن برد سريع من كلمات أربع تتشكك في شرعية نسب "الخان الأكبر". وبعد نشر كتابه "ثروة الأمم" قضى عامين في لندن حيث استمتع بالتعرف إلى جون ورينولدز وبيرك" وفي 1778 عين–رسول حرية التجارة هذا– رئيساً للجمارك المتحصلة من إسكتلندة. وبعدها عاش في إدنبرة مع أمه، وظل أعزباً إلى النهاية. وقد ماتت أمه في 1784، ولحق بها في 1790 بالغاً السابعة والستين.

وسر إنجازه الكبير ليس في أصالة تفكيره بقدر ما هو في التمكن من بياناته والتنسيق بينها، وفي غنى مادته التوضيحية، وفي التطبيق المنير للنظرية على الأحوال الجارية، وفي أسلوبه البسيط الواضح المقنع، وفي نظرته العريضة التي رفعت الاقتصاد من مرتبة "العلم الكئيب" إلى مستوى الفلسفة. وكان كتابه علامة عصر لأنه محص وفسر–ولم ينتج بالطبع–الحقائق والقوى التي أخذت تحول الإقطاعية والتجارية إلى الرأسمالية والمشروعات الحرة. وحين خفض بت الثاني الضريبة المفروضة على الشاي من 199% إلى 2 slash1 12% وحاول عموماً أن يحقق للتجارة حرية أكبر، اعترف بدينه لكتاب "ثروة الأمم". ويخبرنا اللورد روزبري في حديثه عن حفلة عشاء حضرها بت، كيف أن الحاضرين على بكرة أبيهم قاموا وقوفاً حين دخل سمث وقال بت "سنظل واقفين حتى تجلس، لأننا جميعاً تلامذتك". وقد تنبأ السر جيمس مري–بلتني بأن كتاب سمث "سيقنع الجيل الحاضر ويحكم الجيل القادم".

مؤلفاته

- بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها **(1776)**
- العمل والتجارة
- التجارة الحرة (كتاب)التجارة الحرة
- المجتمع والمنفعة الفردية
- تقسيم العمل
- النظام البسيط للحرية الطبيعية
- **(1759)** The Theory of Moral Sentiments
- مقالات فلسفية **(نُشر بعد وفاته عام 1795)**
- Lectures on Jurisprudence **(نُشر بعد وفاته عام 1976)**
- Lectures on Rhetoric and Belle Lettres

ثروة الأمم

- **مقالة مفصلة: ثروة الأمم**

أول عمل كامل عن الاقتصاد السياسي لآدم سميث كان عنوانه بالكامل **بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها** و قد تناول كتابه وبالأساس قضية النزعة التجارية. وقد حاول من خلاله البرهنة على ان الفردية تؤدي إلى الانسجام الاجتماعي ويرى أن التجارة الحرة بعيدة عن القيود والرسوم التي تفرض على **الحرية** الفردية في **التجارة** سينتج عنها التقدم البشري و الاجتماعي و كان يطالب برفع يد الحكومة عن التجارة و يوجه انتقاداته بشكل

أساسي إلى قيود نظام النزعة التجارية **البريطانية** على الحرية الفردية في التجارة ويرى انها ليس من واجباتها فرض القيود و الرسوم وإنما الدفاع عن العدالة و حرية اللأمة, وهذا ما كان يعتمد عليه ويعتبره حجة للمطالبة بسياسة الفردانية التجارية و عدم تدخل الحكومة في التجارة. فكانت أفكاره محطة بالغة الأهمية في نشوء مذهب الليبرالية الاقتصادية.

النظام البسيط للحرية الطبيعية

إن نظام الحرية الطبيعية الواضح والبسيط يؤسس نفسه كيف يشاء. لذا أصبح كل فرد حراً تماماً في السعي خلف مصلحته بطريقته الخاصة، وفي إدخال صناعته ورأسماله للتنافس مع صناعة ورأس مال أي شخص آخر، طالما أنه لم ينتهك قوانين العدالة.

من البديهي أن كل نظام يحاول—عن طريق التشجيع الاستثنائي أن يسحب حصةً من رأس مال المجتمع صوب نوع معين من الصناعات أكبر من تلك التي تذهب إلى ذاك النوع في الظروف الطبيعية، أو يحاول من خلال فرض قيود استثنائية أن يقتطع جزءاً من رأس مال نوع معين من الصناعات كان يمكن أن يُستَثمر فيها—هو في الواقع نظام يسعى إلى تقويض الغاية الكبرى التي يفترض به أن ينميها ويطورها. فيقوم (ذلك النظام) بإعاقة تطور المجتمع وتقدمه صوب الثراء والعظمة، بدلاً من تعجيل هذا التطور، فيقود إلى نقصان قيمة الإنتاج السنوي للأرض والعمل، بدلاً من زيادتها.

لذا، بعد إقصاء كافة الأنظمة ذات التفضيلات والقيود، واستبعادها، فإن نظام الحرية الطبيعية الواضح والبسيط يؤسس نفسه كيف يشاء. لذا أصبح كل فرد حراً تماماً في السعي خلف مصلحته بطريقته الخاصة، وفي إدخال صناعته ورأسماله للتنافس مع صناعة ورأس مال أي شخص آخر، طالما أنه لم ينتهك

قوانين العدالة. فيتم اعفاء الحاكم تماماً من إحدى الواجبات التي لطالما تعرّضه أثناء تأديتها للكثير من الأوهام، والذي ما من حكمة أو معرفة بشرية قادرة على أدائه بشكل جيد: ألا وهو واجب مراقبة صناعات القطاع الخاص والإشراف عليها وتوجيهها صوب الوظائف الأكثر ملائمة لمصالح المجتمع ووفقاً لنظام الحرية الطبيعية. إن للحاكم ثلاثة واجبات فقط عليه أن يعنى بها، ثلاثة واجبات مهمة جداً، ولكنها في الوقت نفسه سهلة الفهم لدى الجميع، وهي: أولاً، واجب حماية المجتمع من العنف أو الاجتياح الذي قد تقوم به مجتمعات مستقلة أخرى، ثانياً: واجب حماية كل فرد من أفراد المجتمع من ظلم واضطهاد أحد الأفراد الآخرين أو إنشاء إدارة خاصة بالعدالة، وثالثاً: إقامة وإدامة بعض الأعمال والمؤسسات العامة والتي ليس من مصلحة فرد أو مجموعة من الأفراد إقامتها وإدامتها، وذلك لأنه ليس بوسع أرباحها أن تغطي نفقات الفرد أو المجموعة على تلك المشاريع رغم أنها تستطيع أن تعود بالنفع على المجتمع برمّته.

تقسيم العمل

- **مقالة مفصلة: تقسيم العمل**

إن التطور الأكبر في القوى الفاعلة في العمل، والجزء الأكبر من المهارة والفهم والحكم أياً كانت وجهته، أو تطبيقه هي من تأثيرات تقسيم العمل. يرجع النمو الكبير في العمل الناتج عن تقسيم العمل والذي يستطيع إنجازه عدد كبير من الناس إلى ثلاثة ظروف مختلفة: أولاً، إلى زيادة براعة العاملين، ثانياً، إلى حفظ الوقت الذي يضيع عادةً أثناء مروره من نوع أعمال معين إلى نوع أخر،

وأخيراً، إلى اختراع الأعداد الهائلة من الآلات التي تسهل العمل وتمكن عاملاً واحداً من إنجاز العديد من المهام.

العدل والإحسان

يقف جميع أعضاء المجتمع البشري في حاجة إلى مساعدة بعضهم البعض، كما أنهم معرضون على نفس الغرار إلى الأذى المتبادل. وإن كان المجتمع أقل سعادة وانسجام، إلا أنه ليس بالضرورة أن يكون مجتمعاً مفككاً. يمكن للمجتمع أن يعتاش على الرجال المختلفين، كما هو الحال بين التجار المختلفين. مع أن الطبيعة تحث الجنس البشري لأعمال الإحسان والخير، بضمير مبتهج يستحق المكافأة، إلا أنها لم تعتقد أن من الضروري حماية ممارسة أعمال الإحسان والخير وتعزيزهما عن طريق الخوف من العقاب المستحق في حالة تجاهل هذه الأعمال. فهي الزخرفة التي تزين البناء، وليس الأساس الذي يدعمه ويرتكز عليه، تلك الزخرفة التي ليس من الضرورة بمكان فرضها بصورة قسرية رغم أنها تكون مفضلة في بعض الأحيان ويوصى بها. أما العدالة، فعلى العكس تماماً، إذ أنها العمود الأساس الذي يمسك بالبناء برمته ويدعمه.

التجارة الحرة

- **مقالة مفصلة: تجارة حرة**

إن مصلحة الأمة في علاقاتها التجارية مع الأمم الأخرى هي في أن تشتري بأرخص ثمن ممكن وأن تبيع بأغلى ثمن ممكن، فهي بذلك أشبه بالتاجر في علاقته مع مختلف الناس الذين يتعامل معهم. إنه من غير الضروري، حتى من مبدأ النظام التجاري المحض، فرض قيود غير اعتيادية على استيراد السلع والبضائع من البلدان التي يفترض أن يكون ميزان التجارة معها ليس

بذي منفعة. إن التجارة الخالية من القوة والقيود والتي تنفّذ بشكل طبيعي ومنتظم بين أي بلدين تكون نافعة على الدوام، حتى وإن كانت غير متساوية دائماً لكلا الطرفينلا شك أن كل فردٍ يوظف رأسماله في دعم الصناعة المحلية، يحاول جاهداً أن يوجه تلك الصناعة بحيث يكون لإنتاجها اكبر قيمة ممكنة.

إن إنتاج الصناعة هو ما تضيفه للموضوع أو المواد التي اعتمدت عليها أو وُظّفَتْ فيها. فبالتناسب مع قيمة هذا الإنتاج، كبيرة كانت أم صغيرة، كذلك يكون ربح صاحب العمل. لكن لا يوظف المرء رأسماله في دعم الصناعة سوى من اجل الربح. لذا سيحاول دائماً أن يوظف هذا المال في دعم الصناعة التي يمكن أن يكون إنتاجها بأعلى قيمة ممكنة، أو التي يمكن استبدالها بأكبر كمية ممكنة سواء من المال أو البضائع الأخرى.

ولكن عادة ما يكون العائد السنوي لكل مجتمع من المجتمعات مساوياً تماماً للقيمة القابلة للتبادل للمنتج السنوي لصناعته برمتها، أو إنه بالأحرى مساوياً لتلك القيمة القابلة للتبادل. وكما يحاول كل فردٍ جاهداً ان يوظف رأسماله في دعم الصناعة المحلية أو أن يوجّه الصناعة التي يمكن أن يكون إنتاجها بأكبر قيمة ممكنة، كذلك من الضروري أن يحاول الفرد ما بوسعه أن يزيد من الإيراد السنوي للمجتمع إلى أكبر قدر ممكن. والواقع أنه بشكل عام لا يقصد أن يزيد من الربح العام، بل إنه لا يعلم مدى الزيادة التي يقدمها.

إذ أنه يرمي إلى حماية أمنه الخاص وسلامته، من خلال تفضيله لدعم الصناعة المحلية على الصناعة الأجنبية، ويقصد مصلحته أو فائدته الشخصية فقط عندما يوجه تلك الصناعة بطريقة يمكنها ان تزيد من قيمة إنتاجها إلى أعلى قدر ممكن، وهو بهذا الحال –وفي كثير من الأحوال الأخرى– يكون مقاداً بيدٍ خفية ترمي إلى هدف أو غاية لم تكن قط جزءاً من غايته الخاصة.

كما إنه ليس من السوء للمجتمع إن ذلك لم يكن جزءاً من غايته. فمن خلال سعيه وراء مصلحته الخاصة، غالباً ما يزيد من ربح المجتمع بشكل أكثر فاعلية مما لو أنه أراد تنميته وزيادته عن قصد. لم أعرف قط شيئاً جميلاً وحسناً قام به هؤلاء الذين يتاجرون لأجل المصلحة العامة. إنه لنوع من التصنع غير الشائع تماماً في أوساط التجار ولا نحتاج لشيء سوى بضع كلمات لنجعلهم يعدلون عنه.

يستطيع أي فرد من موقعه المحلي أن يحدد أو يحكم بشكل واضح بصدد نوع الصناعة المحلية التي سيكون من المفيد له لو أنه وظف رأسماله فيها، حيث يمكن أن يكون إنتاج تلك الصناعة بأعلى قيمة ممكنة، ويكون في ذلك الحكم أفضل من السياسي أو رجل القانون-إذا ما طلب منهما الاستشارة. إذ أن السياسي الذي يحاول توجيه القطاع الخاص بشأن الشكل الذي عليهم أن يوظفوا رؤوس أموالهم فيه، سوف لن يرهق نفسه بأمور لا تستحق الاهتمام فحسب، بل إنه يدّعي لنفسه سلطة لا يمكن الوثوق بها لا من قبل الأفراد ولا من قبل أي برلمان أو مجلس للشيوخ، وهي سلطة يمكن أن تكون في غاية الخطورة عندما تكون بيد رجلٍ فيه من الحماقة والجرأة ما يكفي لجعله يتخيل أنه مؤهل لممارستها. إن مصلحة الأمة في علاقاتها التجارية مع الأمم الأخرى هي في أن تشتري بأرخص ثمن ممكن وأن تبيع بأغلى ثمن ممكن، فهي بذلك أشبه بالتاجر في علاقته مع مختلف الناس الذين يتعامل معهم. ولكن من الممكن جداً أن تشتري بثمن قليل عندما تشجع الحرية الكاملة للتجارة جميع الأمم لكي يجلبوا بضائعهم التي لم يتسنَ لها إنتاجها محلياً، ولنفس السبب، يمكن جداً أن ترتفع أسعار البيع عندما تزدحم الأسواق بأضخم أعداد ممكنة للمشترين.

نقد أعمال آدم سميث

- Arthur Lee ,An Essay in Vindication Of The Continental Colonies Of America, From A Censure of Mr. Adam Smith, in His Theory of Moral Sentiments. With Some Reflections on Slavery in General.By an American[3] 1764
- Charles Dickens Tne Secret History of the Dismal Science: Economics, Religion and Race in the 19th Century by economists David Levy and Sandra Peart[4]
- Thomas Carlyle ,Ibid[5].
- John Ruskin ,Ibid[6] ,.

المصادر

1. ^ (Robert Falkner (1997 .(**Biography of Smith**" in English).) Liberal Democrat History Group .Unknown parameter |accessyear=ignored (suggested |access-date=) Unknown ;(**help**)
2. ^ ول ديورانت. قصة الحضارة. ترجمة بقيادة زكي نجيب محمود. Unknown parameter |coauthors=ignored (suggested |author=) (**help**)
3. ^ http://books.google.com/books?printsec=titlepage&dq=adam+smith+slavery&id=I7RIAAAAMAAJ&output=html_text
4. ^ http://www.econlib.org/library/Columns/LevyPeartdismal.html
5. ^ http://www.econlib.org/library/Columns/LevyPeartdismal.html
6. ^ http://www.econlib.org/library/Columns/LevyPeartdismal.html

المراجع

https://www.marefa.org/%D8%A2%D8%AF%D9%85_%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%AB

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

التقرير الاقتصادي
الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير